المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
King Saud University 1957
مركز البحوث
كلية العلوم الإدارية

إتفاقية بريتون وودز النقدية
وأثرها
في تطور أزمة الدولار الأمريكي

إعداد
د. خضير عباس المهر
أستاذ مشارك. قسم الإقتصاد

مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية

ص.ب : ٢٤٥٩ ـ تليفون ٥٤٤٠٠ ـ ١٥٨/٥٣٥٢٧ ـ ١٥٩

الاقتصاد / ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الريـــاض
كليـــة العلـــوم الاداريـــة
مركز البحـــوث
***

اتفاقيـــة
بريتون وودز النقديـــة
واثرها
في تطور ازمـــة الـــدولار الامريكـــي

اعـــداد

الدكتور خضير عباس المهر
الاستاذ المشارك
قسم الاقتصاد
كليـــة العلوم الاداريـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

***

اتفاقية بريتون وودز النقدية واثرها في تطور ازمة الدولار الامريكي :

١ . مقدمه

٢ . تعاريف أولية

أ . التعويم

ب. توسيع حدود التقلب لسعر الصرف

جـ. سعر الصرف المجزء

د . التخفيض لقيمة النقد

٣ . التطور التاريخي لنظريات سعر الصرف الثابت

٤ . التطور التاريخي للدولار الامريكي للفترة من ١٩٤٥ - ١٩٧٠

أ . مراحل التطور

ب. وضع الدولار الخاص

جـ. تدهور الدولار الامريكي

٥ . اجراء نيكسون " خطة نيكسون " الاخيرة .

أ . اثر اجراءات نيكسون على التجارة الدولية

ب. اهداف السياسة الاقتصادية الامريكية

جـ. النتائج التي ترتبت على اجراءات نيكسون

٦ . موقف السوق الاوروبية المشتركة تجاه خطة نيكسون

أ . السياسة النقدية بعد اعلان خطة نيكسون

ب. السياسة التجارية لدول السوق الاوروبية المشتركة .

٧ . موقف الدول المنتجه للنفط والدول النامية من أزمة الدولار .

أ . الدول المنتجه للنفط

ب. الدول النامية .

اتفاقية بريتون وودز واثرها في تطور ازمة الدولار الامريكي :

١) مقدمـــة :

لقد ظل الدولار الامريكي ولفترة طويلة منتصبا - وبكل غرور - فـــوق قنبلة موقوته " دون ان يعير اصحابه اى اهتمام لاية نصيحة او تنبيه او توجيـه قدم اليهم من قبل الاخرين بشأن المخاطر التي تحيط به وبالعالم الـــذى وثق به طويلا . وما كان من قنبلة الغرور الموقوته الا ان انفجرت تحتـــه وكادت ان تحطم كل اعمدة الصرح الذى ظل مستنداً عليها منذ سنين طـــوال وبالتحديد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . وكان من نتيجة الانفجـــار المذكور ان تدهورت قيمته وتضائلت اهميته ومكانته الدولية بعد ان كـــان النقد المرشد والقائد لنقود العالم وخاصة العالم الرأسمالي . فكيف لا وقـــد كانت قيمته والذهب سواء بسواء

ولقد قامت عدة محاولات - ومن اهمها محاولة نيكسون ايام حكمـــه - لانقاذ الدولار من نكسته وانتشاله من بين الحطام واعادة الحياة والقوة اليه - - وبدون جدوى - ليقف ثانية كما كان منتصبا ومتحدياً العالم كله . فالدولار - وكل النتائج تشير الى ذلك - كنقد احتياطي دولي وقائدا ومرشدا لبقيـــة نقود العالم - حسب اعتقادى - قد انتهى امره بعد ان تدهورت قيمته والى الحضيض . . . ؟

ونتساءل هنا : متى تنتهي قواعد اللعبة الدولارية ؟ وكيف تنتهـــي تماما ؟

وقبل الدخول في صلب الموضوع ومناقشته موضوعيا - قدر المستطـــاع - نجد انه من الافضل توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقـــة وثيقة ببحثنا هذا ، وليكون القارىء الكريم على معرفة تامة بجوانب المشكلة والتي هي مشكلة النظام النقدى الدولي الرأسمالي في عصرنا هذا .

٨ . الحلول والمقترحات لاصلاح النظام النقدى الدولي المعاصر :

١ . اقتراح " خطة " تريفن " Triffiuv

٢ . خطة السير " روى هارود " Sir Roy Harrod

٣ . اقتراح " اوغار ايمنكر " Otmar Euminger

٤ . مشاريع وحدة الاحتياط المركبة Composite Reserve Unit

٢) تعاريف أولية :

أ- التعويم :

يقصد بالتعويم هو أن سعر النقد يتحدد عن طريق التقاء كل من عرض النقد والطلب عليه في سوق سعر الصرف . ومن ناحية البنك المركزى يحاول دائما أن يقيد حركة التقلب لسعر الصرف في نطاق ضيق ومحدود .

ان هذا التصرف من قبل البنك المركزى قد أملته عليه الظروف المالية والنقدية وذلك كي يخلق نوعا من التوافق بين سعر الصرف للنقد من جهة واسعار الاسهم والسندات التي تتحدد مستوياتها عن طريق البورصات من جهة اخرى .

ومن مزايا سياسة التعويم لاسعار النقد هي انها لا تؤدى الى خلق عجز أو فائض في ميزان المدفوعات. وهذا يعني انها تحاول خلق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق التقلب في سعر الصرف المستمر . ولسياسة التعويم حسنات منها : ان مشكلة الاحتياطي النقدى تصبح غير ذات اهمية عند تطبيق سياسة سعر الصرف المتقلب(١) . أما المضاربات في اسواق النقد فانها تسوى بين بعضها البعض ، الامر الذى يحول دون فقدان النقد لقيمته الحقيقية .

وعلى سبيل المثال لو ان هناك طلباً ما قد وقع على الريال السعودى او الدينار العراقي فان سعريهما في سوق النقد سيرتفع ويصبحان غاليا الثمن . وعند ذلك فلا موجب لشرائهما . اما لو انخفض الطلب عليهما فبالتأكيد ستنخفض قيمتيهما تدريجيا ومن ثم العودة الى قيمتهما الاصلية . ومن مساوئ سعر الصرف المتقلب هو انه كثيرا ما يخلق مشاكل نقدية واقتصادية في الاقتصاد الوطني (المحلي) ، حيث انه يكون خطرا على قطاع التصدير للسلع الوطنيه الى الاسواق الدولية بالاضافة

---

1) Friedrich A. Lutz : Das Problem des Internationalen Wirtschattlichen Gleichgewicht, J.C.B.Mohr (Paul Siebeck) Tubingen, 1963, S.45-47.

الى الاخطار التي يخلقها في اسواق العمل ومجالات الاستخدام . واخيرا فانه قد يخلق في الوقت نفسه حالة من عدم الاستقرار في مستويات الاسعار .

وهكذا نستطيع القول : بان سياسة التعويم تعتبر اداة من ادوات التقييد لحرية التجارة الدولية ، وذلك بعدم وجود ضمانات كافية ودائمة لمعرفة وتحديد مستويات سعر الصرف وكذلك مستويات الاسعار للسلع والخدمات المتبادل بها في الاسواق الدولية .

واذا ما كانت هناك اسواق دولية مشتركه كالسوق الاوروبية المشتركة والسوق الحرة ، فان سعر الصرف المتقلب " التعويم " ستخلق مشاكل اكثر تعقيدا من التي تخلق في الاقتصاد الوطني لدول معينه والتي سبق لها وطبقت تلك السياسة في علاقاتها التجارية مع دول العالم . وسبب التعقيد هذا : هو أنه عندما تكون نقود الدول الاعضاء في السوق متباينه القيمة والتطور ، تصبح عند ذلك مستويات الاسعار وتقلباتها بالنسبة للدول الاخرى الغير المنتمية الى السوق المشتركه غير مستقرة ولا منسجمة مع بعضها البعض (متباينة) (١) .

وعلى سبيل المثال لا الحصر : لو كان هناك بين الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة طريقة حساب وتقييم معينة لنوع معين من السلع المتبادله بينها في السوق - كما هو الحال في اسواق المنتجات الزراعية - يكون من الصعب ايجاد قواعد معينة وثابته لنظام نقدى يعتمد على وحدة سعر معينة (٢) وسياسة التعويم هذه لم تكن لتطبق اول مرة من قبل المانيا الغربية ، بل ان كندا قد سبقتها في هذا المضمار عام ١٩٧٠ م وللمرة الثانية .

---

1) Albert Hahn : Zwanzig jahre Zwichen Inflation U. Deflation, 1963, S.15.

٢) ان سوق المنتجات الزراعية لدول السوق الاوروبية المشتركة تدعى سوق الدولار الاخضر

انظر حول الموضوع : Grunen Dollar des E.W.G.Agrar Markte. neue Bucher Zeitung U.Zwei Zuriche Handels : blatti Mitwoch,7 juni,1971, S.17.

ب - توسيع حدود التقلب لسعر الصرف :

ان هذه السياسة هي نوع من الحل الوسط بين تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت وسياسة سعر الصرف المتقلب . ولقد طبقت هذه السياسة كل من ايطاليا وبريطانيا ، حيث ان كلا الدولتين قد وضعت حركة وتقلب سعر الصرف تحت الرقابة من قبل البنك المركزى . فبريطانيا قد حاولت دائما ان تحول دون انخفاض سعر الباوند الانجليزى . وهذا يعني انها قد حاولت رفع سعر الصرف لقيمة نقدها . هذا مع العلم ان بريطانيا ماحددت ولم تحدد على الاطلاق المجال الذى تقلب فيه سعر الصرف للباوند الانكليزى الى الاعلى (أى الحد المقرر الذى سيرتفع اليه سعر الصرف للباوند الانكليزى) (١) .

أما ايطاليا فانها قد سمحت للسلطات النقدية ان تتدخل دائما وفي الاوقات التي تعتقد ان تدخلها ضرورة لازمة لالتحديد قيمة النقد الايطالي ، وخاصة في الحالات التي يبدو فيها النقد المذكور منخفض القيمة . وباستخدام هذه السياسة في تحديد سعر الصرف للنقد الوطني يكون للدولة الحق الكامل في التدخل وتحديد سعر الصرف وفرض التعامل به ضمن حدودها السياسية . وعلى هذا الاساس لا تكون هناك اذن حدودا معينة وواضحه يتقلب في مجالاتها سعر الصرف للنقد الوطني .

فالدولة - عن طريق تدخلها - تستطيع توسيع حدود التقلب لسعر الصرف للنقد الوطني وتستفيد في الوقت نفسه من سياسة التعويم دون ان تكون هناك مخاطر في التجارة الدولية لذلك البلد او دون أن

---

(١) لقد طبقت المانيا الغربية هذه السياسة عام ١٩٧١ . انظر حول الموضوع :

Die Zeit : Nr.35126, Jahrgang, Hanburg den 27 August,1971, S.18

تفقد تلك الدولة امكانات الضمان لمعرفة وتحديد مستويات سعر الصرف وكذلك مستويات الاسعار كما هو الحال في سياسة التعويم ومن مساوئ هذه السياسة انها غير مجدية في الامد القصير وذلك لعدم تمكنها من السيطرة والتحكم في مشاكل السياسة النقدية - كما هو الحال في بريطانيا في الوقت الحاضر - حيث ما أن يبلغ سعر الصرف حدا معينا يثبت عليه ويتم التعامل به ، فأن مساوئ سعر الصرف الثابت تظهر آنذاك عليه واضحة عند تطبيق هذه السياسة .(١)

جـ - سعر الصرف المجزأ :

وهذا يعني أن لسعر الصرف أكثر من سعر معين ، أى أن سوق سعر الصرف قد انقسم او تجزأ الى عدة اجزاء ، لكل جزء من سعر صرف معين تتعامل به جماعة معينة ويحقق اغراضا معينة . فللتجارة الدولية سعر صرف معين للنقد الوطني .وفي المعاملات المالية يكون للنقد الوطني سعر صرف آخر غير الذى يتعامل به في التجارة الدولية .(٢)

ولقد طبقت كل من بلجيكا ولوكسمبرج هذه السياسة في القرن السادس عشر وتطبقه الان فرنسا . ففرنسا قد حددت في الوقت الحاضر للفرنك الفرنسي سعر صرف معين تتعامل به في التجارة الدولية ، هو غير سعر الصرف الذى تتعامل به في الاسواق المالية وهو غيره الذى تتعامل به في المضاربات النقدية . والهدف الرئيسي من هذه السياسة هو ضمان التجارة الدولية وامكانية الدخول الى الاسواق الدولية منافسة للسلع الاجنبية البديلة للسلع الفرنسية المصدرة الى الخارج . وبتطبيق هذه السياسة استطاع المصدرون الفرنسيون وكذلك المستوردون ان يتعاملوا بسعر صرف ثابت رسمي

---

1) Die Zeit Nr.35, 27 August,1971, S.18.

2) F.A.Lutz : Das Problem des Internationalen wirtschaft : lichen Gleichgewicht, J.C.B. Mohr [Paul Siebeck] Tubuigen, 1963, S.50-52.

حدده البنك المركزى الفرنسي عند حدود تعادل معينة .(١)

أما بالنسبة للمضاربات النقدية فانها عند تطبيق سياسة سعر الصرف المجزء سوف لا تجد لها ضمانا كافيا وكبيرا لتحقيق اهدافها والغاية التي من اجلها قامت تلك المضاربات .

د - التخفيض لقيمة النقد :

ويعني مفهوم التخفيض لقيمة النقد ، ان قيمة النقد الوطني - في اسواق سعر الصرف - بالنسبة لقيمة النقد الاجنبي مرتفعة . وهذا يعني ايضا ان النقد الوطني قد فقد قيمته الاصليه التي كان يقدر على اساسها سابقا . ان سياسة التخفيض لقيمة النقد الوطني او رفع تلك القيمة معروفة وشائعة الاستعمال في نظام سعر الصرف الثابت ، وبصورة خاصة عندما يكون ميزان المدفوعات لبلد ما - يتبع نظام سعر الصرف الثابت - ليس في صالحه او بالاحرى غير متوازن .

والغرض - كما هو معروف - من تطبيق هذه السياسة هو محاولة توسيع قطاع التصدير وتشجيع التجارة الدولية ومنافسة السلع الاجنبية البديلة في السوق الدولية والتي لم تخفض اسعارها بسبب عدم تطبيق سياسة التخفيض لقيمة النقد من قبل تلكم الدول .

٢) التطور التاريخي لنظريات سعر الصرف الثابت :

لنظريات سعر الصرف الثابت جذور عميقة في التاريخ الاقتصادى . والذى يهمنا من الموضوع هو بحث العلاقة التاريخية بين النظرية والتطبيق وكيف تم التنسيق بينهما عبر مراحل التطور الاقتصادى واثر هذا التطور على النظام النقدى الدولي (الرأسمالي) والمتمثل بالدولار الامريكي ، ومن ثم التعرف على الأزمة التي رافقت تطور الدولار منذ قيام اتفاقية بريتون وودز . ونجد هنا أنه من الافضل ان نستعرض وبايجاز التطور التاريخي لنظريات سعر الصرف الثابت ابتداء من القرن

1) Die Zeit, Nr.35,36/26, Jahrgang, 1971, S.18, Albert Hahn: lei Traktat uber wahrings reform,walter Euckenlustitute, 1964.

التاسع عشر او بالاحرى ابتداء من مراحل التطور التاريخي للنظريات المذكورة وفي انجلترا بالذات .

ففي عام ١٨١٠ نشر ريكاردو كتيبا صغيرا بعنوان : "سعر الاحجار الكريمة المرتفع" "Die hohe Preis der Edelmetalle"

حيث ذكر فيه : كيف أن اثمان الاحجار الكريمه المرتفعه والمستورده من الخارج كانت السبب في انخفاض قيمة الجنيه الانكليزى اثناء الحرب النابليونيه والتي كانت في الوقت نفسه السبب الرئيسي لتنظيم قواعد النقد الانكليزى من قبل بنك بيل عام (١٨١٥ - ١٨٤٤) . والذى يلفت النظر في كتاب ريكاردو هو : ان تحويل الاوراق المالية Noten Bank الى معادن (سبائك او نقود) وبسعر صرف ثابت ، عملية غير ذات اهمية وذلك لان الاوراق المالية هي ليست بنقود وان قيمتها مرتبطه بالذهب . اما الاوراق النقدية فهي بحد ذاتها تعتبر نقودا مثالية "Idealgeld" وذلك لكونها رخيصة ، كما وانه بالامكان اصدار كميات كافية وكبيرة منها في كل وقت وعند الحاجة اليها .(١)

هذا وان تنظيم وتحديد قيمة النقد الورقي تتوقف على كمية النقد المصدر منه والموجود في التداول . ومع ذلك فان تحويل الاوراق النقدية والمالية الى ذهب عملية جد ضرورية ومهمة وذلك لان قيمة النقد المحلية تكون قد اختفت وارتبطت بقيمة النقد الدولية (في الخارج) .(٢)

فالبلد الذى يسعى لتحقيق التضخم لابد من ان يتحمل مشاكل تدهور قطاع التصدير وزيادة الاستيراد من السلع الاجنبية .

---

1) Albert Hahn : Autonome Konjunktur Politk und Wecksel : Kurs stabilitat, Fritzknapp Verlag, Frankfurt a/m,1957.

ثم انظر كذلك كتاب : ازمة الدولار : الدكتور هاشم حيدر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٧١ ، ص (٢٦ - ٢٧) .

(٢) نفس المصدر السابق ص (٨) ويلاحظ الكتاب التالي :

2) Gottfried Haberler : Money in the International Economy, the Institute of Economic Affairs, 1969, Harrison & Sons Ltd., London, W.C. 2 p.17.

والنتيجة المترتبة على ذلك هو تطور الميزان التجارى لذلك البلد في غير صالحه (عجز في الميزان التجارى) . وبتأثير هذا العجز يتسرب الذهب الى الخارج ويجلب بدلا عنه الايرادات المالية ليعيدها الى البنوك التي صدرتها في وقت ما (كالبنك الانكليزى مثلا) . وهكذا فان التضخم قد تحول الى كساد .

اما في الخارج فالحالة هي العكس تماما ، حيث يزداد التصدير ويتدفق الذهب وينخفض الاستيراد وتخرج الاوراق المالية والنقدية بدلا من الذهب ويصبح الميزان التجارى في صالح ذلك البلد (فائض في الميزان) .

وعند خروج الذهب من اي بلد ولاى سبب كان وبمرور الزمن ، فان ندرته ستؤدى الى ارتفاع اسعار الفائده في داخل ذلك البلد ، بينما تخفض معدلاتها في البلد الذى تدفق اليه الذهب ، الامر الذى يتطلب المزيد من الطلب على القروض من الخارج في الامد القصير وبالتالي اصلاح ميزان المدفوعات للبلد المستورد ثانية .

ان عملية تثبيت سعر الصرف للنقد الوطني عن طريق حرية انتقال الذهب بين بلد واخر او عن طريق اسعار النقد الاجنبي الثابته هي ليست هدفا نهائيا ، بل ان الهدف النهائي هو المحافظة على القوة الشرائية للنقد الوطني في الداخل بالنسبة للنقد الاجنبي . وهذا يعني في الوقت نفسه بقاء القوة الشرائية للنقد الوطني في الداخل مساوية للقوة الشرائية للنقد الاجنبي في الخارج .

ولتحقيق مثل هذا التعادل بين القوة الشرائية للنقد الوطني في الداخل وفي الخارج بالنسبة للنقد الاجنبي ، يجب ان تكون العوامل الاقتصادية لذلك البلد في الداخل - وبصورة خاصة - الاسعار والاجور مرنة جدا .(١)

وبعبارة اوضح ، ان سعر الصرف الثابت للنقد الوطني بالنسبة للذهب وللنقد الاجنبي لايمكن بالضرورة اعتباره المنظم والموجه لقيمة النقد الوطني في الداخل . ولكن من الممكن التعادل بين قيمة النقد الوطني المحلية وقيمة النقد

---

1) GoHfried Haberler : Money in the International Economy London, 1969, p.18.

J.H. Jarchow : Theorie und Politik des Geldes, I. Geld theorie UTB Vanden hoeck, Gottingen, Zweite uherbreite Auflange,1974, S.180-163.

الاجنبي في الخارج عندما تكون العوامل الاقتصاديه كالاسعار والاجور في الداخل مرنة جدا (تامة المرونة) . ولذلك من الافضل ان تكون قيمة النقد الوطني في الداخل غير مقيده بقيمة النقد الاجنبي او الذهب .

ويفهم من هذه القاعده انه من جهة يجب اعاقة تسرب الكساد من بلد الى اخر ومن جهة اخرى يجب على ذلك البلد ان يسعى الى تطبيق سياسة تضخمية وسياسة تنمية اقتصادية معينة في الداخل ، كلما ظهرت آثار الكساد الاقتصادي لديه (١) .

ولقد بقيت فكرة التمسك بنظرية القوة الشرائية للنقود راسخه وقوية حتى حدوث ازمة الكساد العالمية الكبرى عام ١٩٢٩/١٩٣٤ . حيث قد زعزعت هذه الازمة قواعد هذه النظرية تماما .

ونتيجة لخيبة الامل في نظام قاعدة الذهب التي كانت سائدة آنذاك - وخاصة في بريطانيا والدول التابعة لها - ان تخلت بريطانيا عن القاعده المذكورة عام ١٩٣١ . ونتساءل هنا : هل كان التخلي عن القاعدة المذكورة نهائيا وحقيقيا ام كان صوريا ؟؟

"" لقد بقيت فكرة التمسك بسياسة التضخم والنمو الاقتصادي كلما ظهرت آثار الكساد في بلد ما - طبقا لقاعدة الذهب - سائدة حتى ظهور اتفاقية بريتون وودز النقدية عام ١٩٤٤ . هذا مع العلم التام ان الاتفاقية المذكورة قد ارست قواعد على اساس التعامل بسعر الصرف الثابت "" .

والغريب في الامر حقا ، ان هناك بعض المخالفات قد ظهرت في قواعد اتفاقية بريتون وودز النقدية ، ومنها ان فكرة كينز في تكوين التعادل للبلدان الانكليزي قد اخذ بها على الرغم من ان كينز نفسه يعتبر من اشد خصوم اصحاب نظرية سعر الصرف الثابت (٢) .

ومن الصعب جدا تقدير اهداف واغراض اتفاقية بريتون وودز وذلك لانه عند محاولة الاتفاق على تثبيت قواعدها نجد ان الكثير من اهدافها الاساسية قد تغير ولا زالت هي في تغير مستمر . لقد كانت الاهداف الاولية والاساسية للاتفاقية المذكورة

---

1) Haberler Gottfried : Money in the International Economy, 1969, p.15 39-40.

2) Albert Hahn : Autonome Konjunktur Politik, p.9.

هي ايجاد نظام نقدى دولي ونظام بنوك جديد يتفق عليه ليخدم الاغـــراض الاقتصادية والمالية والنقدية ويكون من شأنه كذلك تحقيق التوازن في ميـــزان المدفوعات لكافة الدول الموقعة على بنود الاتفاقية المذكورة .

اما الذى حصل هو ان الاتفاقية المذكورة قد ولدت برأس واحد ذي وجهين وان الرأس المذكور يفكر برأسين والذى عرف في التاريخ " برأس يانـــوس" "Januskopf" (١)

فالوجه الاول من رأس" يانوس" هو الياوند الانكليزى والذى عرف عنـــه بأنه وجه متقلب يميل الى عدم الاستقرار وانه قد اعتبر نقدا احتياطيا . والمتتبـع لتطور السياسية الاقتصاديه الانكليزية يجدها وكأنها قد قامت على سياسة عـدم الثبات والاستقرار . والدلاله على ذلك : انه كثيرا ما طبقت السلطات النقديـة الانكليزية سياسة التخفيض للباوند الانكليزى كوسيلة للخروج من ازمة اقتصاديـة احاطت بالاقتصاد الانكليزى وكلما ظهرت الرغبة الى ذلك وهذا ما اراده كينـز وسعى الى تطبيقه فعلا .

ان سياسة النقد الرخيص هذه يمكن تطبيقها فقـط عندما يكون هنـاك عدم انسجام بين عناصر ميزان المدفوعات لبلد ما . ويمكن تطبيقها كذلك كوسيلـة او علاج نهائي لحل مشكلة عدم التوازن في القوة الشرائية للنقد في الداخـل . . وبمعنى آخر عندما تكون القوة الشرائية للنقد في الداخل قد تدهورت كثيـــرا بسبب التضخم . وهذا ما حدث ويحدث دائما في الاقتصاد الانجليزى . (٢)

---

1) Albert Hahn : Autonome Konjunktur Politik und Wecksel burstabilitat, 1957, S.9-11.

وانظر كذلك مجلة الجامعة المستنصرية العدد الاول ، السنة الاولى ، بغـداد ١٩٧٠ الصفحه (٣٥٨-٣٥٩) في بحث للمؤلف بعنوان : أزمة النظـــام الرأسمالي النقدى .

2) Gottfried Haberler : Money in the International Economy, London, 1969, p.45.

والوجه الانكليزى من رأس " يانوس " - اتفاقية بريتون وود ز الدولية - يشير وبوضوح الى الحقيقة التالية : ان البلد الذى يسعى الى تطبيق سياسة اقتصادية من شأنها العمل على رفع مستويات الاسعار والاجور وجعل ميزان المدفوعات في حالة من العجز مستمره باستخدام سياسة النقد الرخيص بشكل مستمر وبدرجة شديده ، مع محاولة تطبيق سياسة الاستخدام الكامل لايمكن ان يكون لهذا البلد " نقد ثابت ومستقر ".(١)

اما الوجه الثاني من رأس " يانوس " - من وجه العمله - فيمثل الدولار الامريكي والذى يعتبر الوجه الاكثر بريقا واهمية من رأس يانوس . ان هذا الوجه بتقاطيعه وسماته يمثل تماما " قاعدة الصرف بالذهب " "Gold standard" والذى اعيدت صياغة بنودها وقواعدها الاساسية من جديد في بنود اتفاقية " بريتون وود ز النقدية الدولية " عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥ .

اما الشيء الجديد الذى ظهر في تقاطيع الوجه الامريكي هو أنه قد استبدل الذهب بالدولار بعد ان اعطى للدولار قيمة الذهب وقوته الشرائية والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : ما اذا كان الدولار الامريكي يمثل آراء ريكاردو أم آراء كينز ؟؟

وحول هذا الموضوع يقول البرفسور " البرت هان " من يشك في هذا الوجه - الدولار الامريكي - عليه ان يطلع على المسودات واللوائح الاولية لاتفاقية بريتون وود ز عام ١٩٤٤ وبالذات اللائحة المقدمه من قبل رئيس البنك الامريكي آنذاك (Morgenthau) فسيجد فيها مايؤكد صحة هذا القول . وانتهى الامر باتفاقية بريتون وود ز الدولية الى ان يكون من اهدافها الرئيسية هو خلق الانسجام بين قيمة الجنية الانكليزى والدولار الامريكي ضمن قاعدة الذهب الجديدة والتي عرفت بقاعدة او نظام سعر الصرف الثابت .(٢)

---

1) GoHfried Haberler : Money in the International Economy, London, 1969, p.45. Albert Hahn : Autonome Konjunktur Politik und Weckselsburs Stabilitat 1957, S.11.

2) Albert Hahn : Autonome Kojunktur Politik, p.9 ff.

والسبب الذى جعل كلا من الانكليز والامريكان بصورة خاصة ان يتمسكوا بتطبيق نظام سعر الصرف الثابت هو اعتقادهم الشديد بان الازمات الاقتصادية التي حلت بالعالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الاولى يرجع سببها الرئيسي الى تطبيق نظام سعر الصرف المتقلب في التعامل التجارى والنقدى بين دول العالم آنذاك . .

والحقيقة أنه من الصعب الاخذ بهذه الحجة كأساس تقوم عليه اتفاقية نقدية دولية مهمة كأتفاقية بريتون وودز وكسبب رئيسي يستند عليه للعودة الى نظام سعر الصرف الثابت - قاعدة الذهب - .

ومن المعروف حقا ان احد الاسباب الرئيسية في الازمات الاقتصاديه التي حلت بالعالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الاولى هو الافراط في اصدار اوراق النقد والتمسك بقاعدة الذهب والتي كانت مطبقة آنذاك من قبل اقوى دولة غربية سياسيا واقتصاديا وعسكريا الا وهي بريطانيا .(١)

والان نعود الى الازمات الاقتصادية والنقدية الدولية كالدولار الامريكي ونتساءل عن اسبابها والتي عاصرت اتفاقيةبريتون وودز الدولية ؟؟

---

(١) لقد نصت اتفاقية بريتون وودز على عدم ضرورة تغيير او تقلب سعر الصرف لغرض تصحيح او اعادة التوازن في ميزان المدفوعات . ولكنها اشارة في الوقت نفسه الى امكانية استخدام مايسمى " "Adjustable peg system" اى نظام التغيير بمراحل " . ان اتفاقية بريتون وودز قد التزمت بسياسة سعر الصرف الثابت Fixed rate system وبصورة خاصه من قبل الدول الصناعية والسبب الذى جعل الاخذ بنظام التغيير بمراحل هو امكانية حدوث تغيرات طفيفه في سعر الصرف بحيث يكون لها تأثير على معدل سعر الصرف الثابت الحقيقي Real Fixed Rate اذ ان يخلق تغييرات مستمره في السعر المذكور continuously fluctuation rate وذلك لانها قدرت اهمية حركة رؤوس الاموال ودورها الكبير في عدم خلق التوازن في ميزان المدفوعات لاغلب الدول . . . . . (انظر هابرن : النقد في الاقتصاد الدولي .ص ١٧) .

باعتقاد الكثير من الاقتصاديين ان نظام سعر الصرف الثابت المطبق حاليا هو سبب الازمة . . اما نظام سعر الصرف المتقلب والذى لم ير النور الا في بداية السبعينات من هذا القرن ليس له علاقة بالازمات الاقتصادية .

ان ماعرف "بسياسة التنظيم والسيطرة المبكرة لقيمة النقد" والتي طبقت في الثلاثينات من عصرنا هذا كوسيلة من وسائل الاصلاح وانقاذ الوضع الاقتصادى (الاوضاع الاقتصادية) المتدهورة كالحرب التجارية الدولية في الثلاثينات ، لايمكن الاخذ بها في الوقت الحاضر وذلك لان مشكلات الساعة الاقتصادية والنقدية هي غير تلك التي حدثت بعد الحرب العالمية الاولى وحتى اواسط الثلاثينات من القرن الحالي .

لقد كان من اهم اسباب المشاكل الاقتصادية والنقدية آنذاك " هو الطلب المتزايد " اما الان فانه من اهم المشاكل الاقتصادية قد تولدت من جانب العرض وتكاليف الاجور والبطاله مع وجود استخدام كامل لعناصر الانتاج (١) .

فالازمات الاقتصادية التي حلت ولازالت تحل بالعالم الرأسمالي الصناعي في الوقت الحاضر - وربما في المستقبل - هي ازمات من نوع جديد . كما وأن وسائل تجنبها والتخلص من اثارها السيئة هي الاخرى جديده ولم تخطر على بال الاقتصاديين الذين تبنوا آرائهم حول المشاكل الاقتصادية قبل عام ١٩١٤ (٢) .

فالتضخم ليس بحد ذاته حدثا جديدا ، حيث كثيرا ما ارتفعت الاسعار في القرن التاسع عشر بسبب زيادة كمية النقد في التداول وكذلك بسبب تدفق الذهب الى اوروبا انذاك .

---

1) P.Samualson : Inflation, der preis des wholstands, Der spiegel, Nr.35, August 1971, S.104. A. Hahn : Autonome Konjunbtiur Politik U.Weckelburstabilitat, 1957, S.11.

2) Albert Hahn : Autonome Konjunbtur Politik U.Weckselburstabilitat, 1957, p.104-105.

والتضخم في الاسعار شيء متوقع عند قيام أى حرب وعند خسارتها كما حدث عام ١٩٢١، ١٩٢٩ في المانيا وعام ١٨٦٥ في جنوب الولايات المتحدة اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد حدث التضخم في كل من الصين وهنغاريا .

لقد كانت اسباب التضخم تنحصر في زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع كل من الاسعار والاجور .

ومهما كان نوع التضخم القديم فان وسائل علاجه كانت تتم دائما عن طريق استخدام سياسة نقديه ومالية معينة تستطيع الدول عن طريقهما خلق امكانات التوافق بين الانفاق النقدى واجمالي قيم السلع والخدمات المعروضه في الاسواق .

اما في الوقت الحاضر ، فان السبب - كما قلنا - قد حصل من جانب العرض (المنتجون) فضغط التكاليف (تكاليف الاجور خاصة) والتوسع الكبير في المشاريع الصناعية الانتاجية والارباح الكبيرة التي حققها ويحققها المنتجون ، قد خلقت اثارا لايمكن تجنبها او السيطرة عليها وخاصة في تطور مستويات الاسعار وارتفاعها المستمر

فالتضخم في التكاليف - التضخم الحلزوني - يحدث بهذه الصورة : تبدأ الاسعار والاجور في الارتفاع قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة الاستخدام الكامل على الرغم من وجود بطالة وركود في اسواق العمل . .

والذى يجلب الانتباه حقا في المشكلة هو ان الاجور قد ارتفعت بدرجة اشد واسرع من ارتفاع معدلات الانتاجية للعمل - صاموئيلسون ، البرت هات ، ماخلب

والمشكلة في الموضوع هو ان المنتجين الرأسماليين لايقبلون على الاطلاق بفكرة مقارنة زيادة الاجور (تكاليف العمل بتقليص ارباحهم ، اى أنهم يرفضون التنازل عن جزء من ارباحهم لحساب الاجور . .) (١)

والحجة التي يستند عليها الرأسماليون في رفع مستويات اسعار منتجاتهم هي طالما ان تكاليف الانتاج (عناصر الكلفة كلها) قد ارتفعت ، فيجب ان ترتفع الاسعار باسرع واعلى من الارتفاع او الزياده الحاصلة في حجم الانتاج . . (٢)

---

١) الدكتور خضير عباس المهر : دراسة موجزه في نظريات التوزيع ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص(٨٠- ٨١) وكذلك ص (١٢١ - ١٢٥) .

2) Herbert Beckerath : Wirtschafts Politik (Machf politik und kampf um die welt politik, J.C.B. Mohr [Paul Siebeck] Tubiugen, 1963, Heft 268/269, S. 10-15.

كان من الممكن - في القرن التاسع عشر مثلا - وفي بعض الحالات ، أن يكون ثبات سعر الصرف للنقد الوطني هدفا تسعى اغلب الدول الى تحقيقه . أما في عصرنا هذا فان امكانات تحقيق مثل هذا الهدف اصبحت جد صعبه ، حيث لا توجد هناك دوله في العالم يسمح لها وضعها الاقتصادى والسياسي ان تنظم وتسيطر على اثار التقلبات في قيمة النقد الاجنبي وعلى ردود الفعل المحتمل حدوثها في قيمة النقد الوطني في الداخل .

فاذا كان الامر هكذا فان اتفاقية بريتون وودز تبقى مجرد صورة او وصف مكرر لحوادث القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين الاقتصادية والنقدية واذا كانت اتفاقية بريتون وودز بهذه الوضعية فانها اذن لا تنسجم مع الصورة الجديدة التي تمثل مشاكل العالم الاقتصادية والسياسية وخاصة بعد الخمسينات من هذا العصر . كما وان التمسك بقواعدها وخاصة قاعدة سعر الصرف الثابت كما تفعل في الوقت الحاضر اغلب الدول الرأسمالية الغربية كالولايات المتحده وبريطانيا يعتبر اجراء او سياسة اقتصادية ونقديه غير سليمه ، وهي بالتالي السبب الاساسي للازمة وليست وسيلة لحلها . .

ان كل رجال السياسة والاقتصاد في العالم الغربي يعرفون جيدا ان دولهم تطبق أو انها اخذت بالنظام الاقتصادى المختلط (اقتصاد يجمع بين التخطيط واقتصاديات السوق) . ويعرفون كذلك جيدا بان في مثل هذا النظام تتباين فيه دائما درجات النمو الاقتصادى وسياسة الاستخدام الكامل وسياسة الاسعار والتكاليف الخ . . . ويعرفون جيدا بان مثل هذا النظام لا يمكنه في يوم من الايام ان يحقق الثبات في الاسعار وفي الاستخدام الكامل . . وهم على علم تام بان بعض الدول الغربية قد حققت الثبات في الاسعار ولكنها لم تستطع في الوقت نفسه ان تحقق الاستخدام الكامل او بالعكس .(١)

---

(١) صاموئيلون : التضخم ثمن الرخاء ، مجلة المرأة الالمانية العدد ، ٣٥ هامبورغ ١٩٧١ ، ص ١٠٥

اذن فمن الصعب جدا في نظام اقتصادى مختلط (كأغلب انظمة الـــــدول الغربية الصناعية) انه يحقق الانسجام بين كل من سياسة ثبات سعر الصرف للنقـود وسياسة النمو الاقتصادى والسياسة النقديه المستقله في الداخل ولكن مما يؤسـف له حقا ان اصحاب بريتون وود ز يعرفون هم لذلك جيدا ولكنهم لا يريدون الاعتراف بهذه الحقيقه . ولا عجب من ذلك انهم يصرون على نكرانها ؟

ولقد اشار الى هذه الحقيقه اللورد " بيفر ريج " وحذر من مشاكلها بصـورة خاصة وذلك عند مناقشة ماعرف " بمنحنى فيلبس " الذى يربط العلاقة الاحصائيـة بين البطالة من جهة وتخفيض نسبتها وارتفاع الاسعار والاجور من جهة اخرى(!)

ففي اوائل عام ١٩٦٩ ، وضع الرئيس نيكسون سياسة جديده للاجور في الولايات المتحده اراد من ورائها تقليل نسبة البطالة وخلق فرص عمل جديده وبمعدلات سنوية متزايده .. ولكن نتائج عام ١٩٧٠ خيبت آمال نيكسون حيث قد تزايدت نســب البطالة بدرجة اكبر من تزايد نسب الاستخدام الامر الذى ضيع في وقته على نيكســون أمل السيطرة على مشكلة البطالة وارتفاع مستويات الاسعار . وكان هذا من العوامـل المهمة التي جعلت الخبراء الاقتصاديين والماليين الامريكان ان يستعجلوا في حينـه على وضع خطة اقتصادية ومالية جديده كمحاولة لمعالجة المشكلة التي تفاقمت اثارهـا في الاقتصاد الامريكي في عهد نيكسون . وكان من نتائج فشل الخطة الاولى هو وضـع اجراءات جديده لمعالجة البطالة عرفت (باجراءات نيكسون) والتي خلقت في حينهـا ضجة كبيرة بين صفوف المعسكر الرأسمالي .

ومما لاينكران نيكسون قد ورث من سلفه جونسون تركة ثقيلة هي مشكلـــة البطالة والتضخم بسبب اندفاعه " اى جونسون " الى تأييد الحرب الفيتنامية بشدة . ولقد حذر الخبراء الاقتصاديين جونسون من مغبة الاستمرار في الحرب الفيتناميـــة وما تحمله الاقتصاد الامريكي من اعباء ماليه واقتصاديه بأكثر من طاقته الانتاجية للانتاج الحربي .

ومن المعروف ان الانفاق على المجهود الحربي له نتيجة واحدة سيئة هـــي :
- من الناحية الاقتصادية - التضخم ؟

1) Harry G. Johnsonin Monetary Economics, Second Edition University books, London, 1969, VIII-XIII.

وما توقعه الخبراء قد حدث فعلا حيث بعد ثلاث سنوات ومنذ عام ٦٥-١٩٦٦ حدث نمو في الطلب الفعال على السلع والخدمات صاحبه تزايد مستمر في عرض النقد دون ان يقابل ذلك زيادة ملحوظه في الانتاج ، وهذا يعني وبكل بساطة التضخم؟

والذى لاحظه الاقتصاديون والماليين اخيرا بعد عام ١٩٦٩ أن سبب التضخم يعود - كما ادعى صاموئيلون الى سياسة الاجور والوسائل التي عملت بها النقابات الامريكية في ذلك الحين وطالبت بتطبيقها دائما .

وكما قلنا ان مثل هذا التضخم يعتبر تضخما من نوع جديد وهو غير الذى كان يحدث في السابق وبدون تأثير النقابات العمالية (تضخم تقليدى) .

والدرس البليغ والممتع جدا في موضوع الازمة الاقتصاديه الامريكية هو : أن اغلب الخبراء الاقتصاديين قد اعتقدوا بان الدولار الامريكي قد ارتفعت قيمته منذ عام ١٩٥٩ واعتقدوا ايضا بان الوضع الاقتصادى الامريكي سيطرأ عليه تحسن ملموس ومضطرد خاصة وان التضخم الذى حدث في اوربا منذ عام ١٩٦٠م سيمتص التضخم النقدى والانتاجي في الولايات المتحدة الامريكية .

اما الذى حصل فهو العكس تماما وغيرما توقعه الخبراء الاقتصاديين تماما . .

ففي عام ١٩٦٤ طرأ تحسن ملموس في ميزان المدفوعات الامريكي ولكن حرب فيتنام ضيعت الفرصة عليه وفقد الاقتصاد الامريكي كل امل في التحسن في ميزان المدفوعات ، ومنذ ذلك الحين ظهرت بوادر "ازمة الدولار الامريكي" حتى انهار تماما عام ١٩٧١ واصبح يشكو العجز والضعف بعد ان كان قويا معافا .(١)

ولنستعرض الان وبصورة موجزة مراحل التطور لسياسة التعويم التي طبقتها الولايات الامريكية والتي كانت من اهم الاسباب التي ادت الى تدهور الدولار وسقوط عرشه الجبار .

1) Neue Zurchet Zeitung, Donnerstag, 12, August, 1971, Feru ausgaben, Nr. 219, S.13.

٣) التطور التاريخي للدولار الامريكي للفترة من ١٩٤٥ - ١٩٧١م

آ - مراحل التطور :

عندما عقدت اتفاقية بريتون وودز الدولية عام ١٩٤٤م وعندما انيطت عملية الاشراف على تطبيق بنودها الى صندوق النقد الدولي الذى انبثق عنها ، لم يخطر على بال احد من الاعضاء الموقعين على الاتفاقية المذكورة ان الدولار سيكون في يوم ما ضحية ازمة تحل به ، ولذلك اعتمد كعملية دولية وكرصيد نقدى دولي يحتل مكانة دولية خاصة ومميزه ويتوسط بين عملات دولية كثيرة في التجارة الدولية ويتمتع بغطاء ذهبي واقتصادى هائل . .

كل هذه المميزات الواضحه جعلت العالم يثق في كل وعد تقطعه الولايات المتحده على نفسها وعلى العالم وهو بتعهدها الكامل بتحويل مالدى الدول من دولارات - مهما كانت كميتها - الى ذهب دون قيد او شرط وبالسعر الرسمي المقرر وهو (كل اوقية ذهب = ٣٥ دولار) .(١)

ولكن وبعد مرور (٢٦) عاما على توقيع اتفاقية بريتون وودز الدولية نقضت الولايات المتحده العهد الذى قطعته على نفسها وامتنعت عن تحويل الدولار الى ذهب . وبهذا اصبح الدولار مجرد عمله ورقيه عاديه غير ذات قيمة كما كان سابقا ؟؟

ونتساءل هنا عن الكيفية التي حدث فيها مثل هذا التحول الكبير والجواب على هذا السؤال ، هو : فيما كشفته لنا الوقائع التاريخية من حقائق عن الدولار واوضاعه ومراحل تطور قيمته بالنسبة للذهب ولبعض النقود الدولية كالمارك الالماني الغربي والين الياباني " . وهذا يعني وجوب التعرف على مراحل التطور التي مرت فيها قيمة الدولار اولا وعلى

---

(١) يختلف وزن الاوقية من الذهب الخالص والتي تستخدم في وزن المعادن الثمينة كالذهب " Troyonnce " عن وزن الاوقية التي تستعمل في الاوزان الاخرى غير الذهب والمعادن الثمينة .

الوضع الخاص الذى تميز به الدولار عن بقية نقود العالم ثانيا ومن ثم التعرف على جوانب المشكلة بوضوح ثالثا .

ففي عام ١٩٤٥ وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بلغ الدولار اعلى مراحل التطور في قيمته ، حيث خرج الاقتصاد الامريكي من الحرب العالمية الثانية دون ان يصاب باذى بالغ كالذى اصاب اغلبية الدول الاوروبية ، حتى اصبح الدولار آنذاك نادرا . في حين كانت الدول الاوروبية الغربية تشكو من النقص الكبير في موجوداتها من الدولار لتسد بو اسطته ما تحتاجه من السلع والخدمات الضرورية والتي تشتريها من الولايات المتحدة ونتيجة لهذا النقص الهائل في الدولار في العالم ، ان تجمع لدى الولايات المتحدة الامريكية اكثر من ثلثي ذهب العالم والذى بلغ آنذاك حوالي (٢٢) مليار من الدولارات .(١)

وفي عام (١٩٤٨) وحتى عام (١٩٥٢) تدفقت المساعدات الاقتصادية والفنية الامريكية الى دول اوروبا الغربية - وبصورة خاصة المانيا الغربية باسم " مساعدات مارشال " والتي بلغت في حينها حوالي (١٦) مليار دولار بشكل مصانع وعدد والات لاعادة بناء الاقتصاد الاوروبي المنهار من جديد .(٢)

وفي خلال تلك الفترة ازداد عرض الدولار في اسواق الدول الغربية بدرجة كبيرة ودون ان يكون لهذا العرض الكبير اى خطر على قيمة الدولار . وكان نتيجة ذلك ان اصبح الدولار وبصورة تلقائية نقدا دوليا ذو قيمة عالية ووضع مميز . . . وكذلك اصبحت الدول الاوروبية الغربية المدين الاكبر للولايات المتحدة .

وفي عام (١٩٥٠) دخل النظام الامريكي النقدى ولاول مرة مرحلة جديده اجبر على ولوجها بسبب تدخل الولايات المتحدة في الحرب الكورية والذى كان ثمنها الخسائر الكبيره في الاموال والرجال وظهور العجز في

---

(١) الدكتور هاشم حيدر : ازمة الدولار ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الاولى - بيروت ، ١٩٧١ .

2) Zie Zeit, Nr.34126, 20 August 1971, S.32

ميزان المدفوعات الامريكي لاول مرة .

ولكن وكما قيل هو ان هذا العجز لم يشكل خطرا كبيرا على الولايات المتحدة (على ميزان مدفوعاتها) حيث استطاعت ان تسد العجز بشكل سلع وخدمات مصدرة ومدفوعة بالدولار .

ولاول مرة كذلك بدأت الثقة في الدولار -كنقد دولي قائد واحتياطي دولي قابل للتحويل الى ذهب- تضعف وتتزعزع قواعده تدريجيا . .

ومنذ الخمسينات من هذا القرن اصبحت ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات الامريكي صفة لازمة به ومستحكمه فيه . ولاول مرة كذلك اخذت سيولة الدولار النقدية تتجمد وتتصلب جوانبها سنة بعد اخرى .

ومنذ بداية الخمسينات بدأت الدول الاوروبية الغربية تتطور اقتصاديا وماليا وفنيا بسرعه مذهله كالمانيا الغربية وهولندا والدانمرك ودون ان تطلب هذه الدول المزيد من المساعدات الامريكية ، الامر الذى جعل الدولار يسير في الاتجاه الذى يخدم به مصالح الدول الاوروبية دون الولايات المتحدة الامريكية . وهذا بدوره قد ادى الى زيادة نسبة العجز في ميزان المدفوعات الامريكي .

وفي ٢٥ مارس من عام ١٩٥٧م وقعت ست دول اوروبية غربية اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة في روما .

وبتوقيع هذه الاتفاقية ظهرت قوة دفع جديده في رأس المال الامريكي المصدر الى اوروبا الغربية لاستثماره في المشاريع الاقتصادية ولحساب الرأسمالية الامريكية في دول تلك السوق (١) .

وفي نهاية عام ١٩٦٠ تحول مايقرب من ٢٠٪ من الاستثمارات الامريكية في السوق الدولية الى اوروبا . وبعد سبع سنوات وبالتحديد في نهاية عام ١٩٦٧ بلغت رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة في اوروبا الغربية حوالي (٣٠٪) من مجموع الاستثمارات الامريكية في العالم .

---

(١) الدكتور هاشم حيدر: ازمة الدولار ص (٨٩ - ٩٣) .

والشيء الجدير بالذكر هنا هو ان النظام النقدى الرأسمالي قد سار بانتظام وبدون ان تواجهه مشاكل ذات اهمية خلال الفترة من عام (١٩٤٦ - ١٩٦٠) ومما يجدر الاشارة اليه ايضا في هذا الصدد أن رصيد الولايات المتحده الامريكية من الذهب قد انخفض بمقدار (٥) مليارات من الدولارات خلال الفترة من (١٩٥٨ - ١٩٦٠) حيث كان رصيدها (٢٢٫٨) مليار من الدولارات عام ١٩٥٨ واصبح عام ١٩٦٠ حوالي (١٨٫٨) مليار دولار .

وفي عام (١٩٦١) ارتفعت قيمة المارك الالماني الغربي لاول مرة كوسيلة لحماية الدولار الامريكي الذى بدأت - كما قلنا - تتدهور قيمته بسبب انخفاض رصيده الذهبي والذى بلغ عام (١٩٥٩/١٩٦٠) حوالي (١٩٫٥) مليار دولار .(١)

وبعد عشر سنوات اى في عام ١٩٦٩/١٩٧٠ بلغ الرصيد الذهبي للدولار الامريكي (١٠٫٥) مليار دولار .(٢)

وفي عام (١٩٦٥) وبالتحديد في اليوم الرابع من شهر فبراير من العام المذكور بدأت فرنسا بقيادة الجنرال ديغول مهاجمة الولايات المتحدة في المؤتمر الذى عقده ديغول آنذاك لاستئثار الولايات المتحده بحصة الاسد من رصيد الذهب واحتكارها السياده في قيادة العالم الغربي وبصورة خاصة احتكارها السيادة في قيادة السياسة النقدية الدولية للنظام الرأسمالي ككل .

ومما قاله ديغول في ذلك المؤتمر هو : " لايمكن على الاطلاق ان يكون النظام النقدى الدولي مسيرا وموجها من قبل نقد دولة واحدة وهو الدولار الامريكي ؟"(٣)

ومنذ ذلك الحين بدأت فرنسا تحول كل ارصدتها من الدولار الى ذهب مستغلة حقها الطبيعي كأية دولة لها حق الاستفادة من اية قاعدة من قواعد

1) Die Zeit, Freitag, den, 27 August 1971, Nr.35, S.17.

٢) نفس المصدر السابق صفحه ١٨

٣) نفس المصدر السابق صفحه ١٨

وانظمة اتفاقية بريتون وودز وفي امكانية تحويل الدولار الى ذهب وبالسعر الرسمي وفي اى وقت تشاء . .

وهكذا ازدادت المشكلة تعقيدا وازدادت معها المخاطر التي احاطت بالدولار في السوق الدولية كنقد احتياطي يلعب الدور الرئيسي في السوق النقدية الدولية وفي التجارة الدولية .

ولم يكتفي ديغول بهذا كله ، بل اخذ يتكلم باسم اوروبا الغربية وطالب ايضا بان يكون الذهب وحده هو الرصيد الدولي النقدى الوحيد المضمون في العالم ككل ؟؟

وفي حينها ايضا قرر ديغول ابقاء بورصة باريس للذهب مفتوحه خلال ازمة الذهب على الرغم من ان اسواق الذهب في كل البلدان الاوروبية واليابان قد اغلقت .

وفي عام ١٩٦٧م انخفضت قيمة الباوند الانكليزى لاول مرة كأول ضحية للدولار الامريكي المتدهور ، الامر الذى ادى الى حدوث ازمة نقدية حادة بلغ عندها مقدار العجز في ميزان المدفوعات الانكليزى عام ١٩٦٧ حوالي (١٥٠٠) مليون من الجنيهات . كما وبلغت انذاك حجم المبيعات من الذهب في اسواق لندن حوالي (٣٠٠) طن (١) .

وفي عام (١٩٦٨) ازدادت شدة المضاربات في السوق النقدية الدولية وفي اسواق الذهب الامر الذى ادى الى ظهور ضحية جديده للدولار الا وهي ندرة الذهب ففي اسواق لندن قدرت كمية الذهب المباعة من (١٥٠ - ٢٠٠) طن ذهب (٢) . وكان القسم الاكبر من هذه الكمية قد جاء من ارصدة الذهب الرسمية للبلدان " نادى الذهب العشرة " ماعدا فرنسا

---

(١) الدكتور هاشم حيدر ، ازمة الدولار ص (٩٩)

(٢) طارق الهميص ، الموارد المالية العربية والنظام النقدى الدولي ، المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العراقيين . بغداد (١٢-١٥) نيسان ١٩٧٥م ص٧ .

الامر الذى اجبر الدول الغربية ان توقف التعامل بالادارات المالية الا في الحالات الضرورية كبديل للذهب والدولار . كما واضطرت الدول الغربية الى الاعلان على عدم بيع الذهب الى الاشخاص والبنوك الخاصة .

ان هذه الاجراءات قد خلقت في حينه ماعرف " بالسوق الحرة للذهب " ولكن بشرط بقاء العلاقة الرسمية بين سعر الذهب والدولار وهي ان كل (٣٥) دولار يساوى اوقية من الذهب الخالص .

ومما زاد المشكلة تعقيدا هو ان نظام سعر الصرف الثابت الذى التزمت به اتفاقية بريتون وودز الدولية قد بدأت اثاره تظهر تدريجيا في عالم الاقتصاد والنقد . ومن اهم تلك الاثار هو التضخم الذى بدأ ينتشر في كل دول العالم الغربي وتوابعه بدون استثناء (١) .

ومن مميزات النظام النقدى الرأسمالي السائد في عصرنا هذا انه قد اعتمد على قاعدتين اساسيتين نصت عليهما اتفاقية بريتون وودز الدولية وهما :

أ . تطبيق نظام سعر الصرف الثابت بين دول العالم في العلاقات التجارية والمالية دوليا .

ب . اعتبار كل من الدولار الامريكي والجنيه الانكليزى عملتين رئيسيتين وانهما وحدهما القابلتان للتحويل الى ذهب بنسبة معينة وثابتة ولذلك اعتبر النقدان كاحتياطي نقدى دولي مضمون .

ومن آثار هاتين القاعدتين هي : اذا ماحلت ازمة مالية اونقدية او اقتصادية في احدى بلدان العالم وخاصة الدول الرأسمالية الكبيرة - فان اثار هذه الازمة او الازمات ستنتقل الى بقية بلدان العالم وتصبح المشكلة دولية لايمكن حصر اثارها في البلد الذى نشأة فيه هذه الازمة . كل ذلك يتم بسبب تطبيق " قاعدة سعر الصرف الثابت " .

---

1) Das Wahrungssystem der Westlicheu welt, Bremen, 1970, S.40, Money in the International Economy; Heberler, London, 1969, p.34 ff.

ومما لا شك فيه ان المانيا الاتحادية قد لعبت دورا كبيرا في تعقيد المشكلة انذاك وذلك باتباعها سياسة نقدية تقوم على استيراد رؤوس الاموال الاجنبية ومن ثم تصديرها الى العالم بشكل سلع وخدمات والتي عرفت في حينها (الطريق الثالث على حد تعبير الاستاذ البرت هان) .

ان هذه السياسة تعني استيراد التضخم النقدى ومن ثم اعادة تصديرة بشكل سلع ونقود ايضا (١) .

ولقد اعترض الفرنسيون في حينه (عام ١٩٦٨) على هذه السياسة النقدية التجارية حتى ان ديغول قد خفض من قيمة الفرنك الفرنسي وطبق سياسة التقييد (الانكماش) في التجارة الدولية وسياسة تقليص الانفاق في الداخل كرد فعل عنيف لسياسة التحدى الالمانية والتي كانت والى حد بعيد في خدمة المصالح الامريكية في السوق الاوروبية المشتركة وفي دعم الدولار الامريكي دوليا . .

وفي عام ١٩٦٩ وبسبب تدهور رصيد فرنسا الاحتياطي من العملات الاجنبية انخفض قيمة الفرنك الفرنسي ثانية وبنسبة (١٢٫٥ ٪) .

وفي العام نفسه (١٩٦٩) اعلنت المانيا الاتحادية وللمرة الثانية بعد عام (١٩٦٠) رفع قيمة المارك الالماني بنسبة (٩ ٪) وهذا يعني في الوقت نفسه انخفاض ملحوظ في قيمة الدولار الامريكي ويعني ايضا ارتفاع قيمة السلع والخدمات الالمانية المصدرة الى السوق الدولية ومن ثم فقدانها عنصر المنافسة في السوق الدوليه ولحساب السلع والخدمات الامريكية في السوق الدولية (لصالح الدولار) . وهكذا اصبح المارك الالماني الضحية الجديدة للدولار . حيث كان نتيجة لهذه السياسة الالمانية ان تحسن وضع ميزان المدفوعات الامريكي بطريقة غير مباشرة . .

وفي عام ١٩٧٠ طبقت المانيا الاتحادية نظام سعر الصرف الحر المتقلب كوسيلة للحد من المضاربات في النقد الالماني .

1) Albert Hahn : Autonome Kojunbtur politik u. weckselburs : Stabilitat, Frankfurt a/m, 1957, S.11-12.

في الحقيقة ان الهدف من تغيير سعر الصرف (تقلبه) هو تجنب الاختلافات القائمة في كل من مستويات الاسعار والتكاليف وكذلك لازالة التباين في فرص المنافسة المهيأة لكل بلد في السوق الدولية (التعادل في شروط المنافسة الحرة في السوق الدولية) . كما وان من اهداف سياسة سعر الصرف المتقلب (المباشرة) هو التأثير على رصيد رأس المال (الميزان الحسابي) . كما وان لها تأثير غير مباشر على الميزان التجاري وذلك لان ارتفاع قيمة نقد ما في السوق الدولية تعني في الوقت نفسه ان قيمة السلع والخدمات المستوردة ستخفض (بالنسبة للنقد الوطني وفي داخل البلد) في حين سترتفع قيمة السلع والخدمات المصدره من ذلك البلد ذى القيمة النقدية المرتفعة .(١)

ولقد طبقت كندا سعر الصرف المتقلب ونجحت في تطوير وتعادل ميزان مدفوعاتها طالما ان السلطات النقدية الكنديه ماحاولت في حينها عام (١٩٦٠/١٩٦١) ان تستخدم سياسة سعر الصرف الحر المتقلب كوسيلة للتأثير على مستويات الاسعار . هذا ولقد ثبت ان سياسة سعر الصرف الحر المتقلب لا تحول دون التطور الاقتصادى ولا تمنع كذلك من عدم مشاركة الدول في تحمل المسؤوليات المالية والنقدية ولو بصورة جزئية كالكساد والتضخم الواقع في بلدان اخرى .(٢)

وفي عام ١٩٧١ ارتفعت قيمة المارك الالماني مرة اخرى وبنسبة (٨٫٥٪) عن قيمة عام ١٩٦٩ .(٢)

اما الفرنسيون فقد استمروا بتطبيق سياسة سعر الصرف الثابت وتحويل مالديهم من احتياطي الدولار الى ذهب حتى اعلان" خطة نيكسون الاقتصادية والنقدية عام ١٩٧١" والتي بموجبها توقفت عملية تحويل الدولار الى ذهب

1) Dr.Joachim Deguer U. Dr.Gerhard Zwerg : Das Wahrunys system der Westlicheu welt, B and 12, Deutsche Sparkasse Verlay, GmbH Stuttgart, 1965, S.9.

2) Dic Zeit, Nr.35, Freitay, 27 August 1971, S.17.

وقد وصف صندوق النقد الدولي هذه الخطوة (خطوة امتناع الولايات المتحدة من تحويل الدولار الى ذهب) بانها المقوضه الحقيقية لاهم واقوى ركائز النظام النقدى الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز الدولية .(١)

ب) وضع الدولار الخاص :

ان الاوضاع الغير المستقره التي خلقتها ظروف ماقبل الحرب العالمية الثانية كانت السبب في ظهور اتفاقية وودز الدولية والتي كان من نتائجها المهمة هي تمييز الدولار الامريكي بالدرجة الاولى والجنيه الاسترليني بالدرجة الثانية .

ولقد اكتسب الدولار وضعا خاصا به يختلف تمام الاختلاف عن بقية نقود العالم وذلك بسبب وفرة غطائه المعدني وضخامة الاقتصاد الامريكي . فهو نقد دولي قابل للتحويل الى ذهب وبسعر معين .

ان هذا الوضع الخاص قد قيد الدولار بقيود والتزامات محلية ودولية خاصة وهذه بدورها قد قيدت من حريته في كثير من الحالات مما ادت الى تدهور قيمته تدريجيا .

فمن القيود التي التزمت بها الولايات المتحده وزادت من تعقيد مشكلة الدولار - طبقا لاتفاقية بريتون ودز - هي تطبيقها لقاعدة سعر الصرف الثابت .

وانطلاقا من هذه النقطة (الالتزام) نتساءل : لماذا استخدمت الولايات المتحده الامريكية ولفترة طويله سياسة رفع قيمة الدولار (التعويم) واصرارها على عدم تخفيض قيمة الدولار اسوة ببقية دول العالم الغربية كانجلترا وفرنسا مثلا ؟؟

والجواب على ذلك : هو انه من الصعب على الولايات المتحده ان تقبل بفكرة التخفيض لقيمة الدولار بالنسبة للذهب لاعتبارات سياسية واقتصادية . وعلى سبيل المثال : لو ارادت الولايات المتحده تخفيض قيمة الدولار بنسبة معينة ، فلربما

---

(١) طارق الهميص : الموارد المالية العربية والنظام النقدى الدولي ، المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ١٢ - ١٥ نيسان ١٩٧٥م ص (٧) .

ترفض بقية دول العالم هذه الرغبة - وخاصة في الاونة الاخيرة الدول المنتجة للنفط والتي تقدر مبيعاتها من النفط بالدولار - وذلك لان قواعد وانظمة صندوق النقد الدولي " IMF " تحول دون هذه الرغبة وتغيير حد التعادل للدول - بالنسبة للذهب (اى يجب على الولايات المتحدة عند رغبتها في التخفيض الرجوع الى الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي واخذ موافقتهم بذلك) . وهذا امر صعب كما يظهر وكما تشير اليه الوقائع التاريخيه الحديثة والمتعلقه بالقضايا المالية والنقدية الدولية .

اما اذا رغبت الولايات المتحدة رفع قيمة الدولار بنسبة معينة فلا حاجة لها بالرجوع الى صندوق النقد الدولي والحصول على موافقة اعضائه (١) .

اما بالنسبة لدول العالم فانه من المتوقع ان تلجأ الى رفع قيمة الذهب بنسبة معينة ولا يؤدى ذلك الى الحد من درجة الاكتناز للذهب ولا الى زيادة سيولته الدوليه . . . وهذا يعني ان هناك الكثير من دول العالم ترغب في رفع قيمة الدولار حتى تستطيع هي الاخرى رفع قيمة عملاتها في السوق الدولية . .

اما امتناع الولايات المتحدة عن تطبيق سياسة سعر الصرف الحر المتقلب اوما يسمى بسياسة التعويم لا يعني ان الولايات قد اصبحت في وضع غير ملائم وضعيف في اوضاعها الاقتصادية والنقدية بالنسبة لدول العالم الغربي بل على العكس انها ولا زالت في وضع تستطيع بواسطته التأثير على صندوق النقد الدولي وتغيير بعض قواعده واسسه لصالحها بالذات وذلك - اذا ما رغبت في ذلك ووجدت ان لها اهمية خاصة بهذا التغيير (٢) - وعندما طبقت بعض الدول سياسة التعويم -

1) Haberler : Money in the International Economy 1969, London, p.19.

2) Haberler : Money in the International Economy 1969 London, p.20. Alexandre lamfalussy : The Role of Monetary Gold over the next ten years, September 1969, The Great Hall-International Monetary Fund.

- المانيا الاتحادية - وازدادت نسبة العجز في ميزان المدفوعات الامريكي ، اضطرت الولايات المتحده - عن طريق خطة نيكسون الاخيره في عام ١٩٧١ - الى ايقاف عملية التحويل للدولار الى ذهب الامر الذى وضعت فيه العالم الغربي واليابان امام احد الامرين التاليين :

١. اما ان تقبل تلك الدول بتعويم عملاتها - كما فعلت المانيا وهولنده واخيرا اليابان .

٢. او ان تعلق تلك الدول قيمة عملاتها بالدولار وتضيف مالديها من رصيد الى رصيدها من الدولار .

وفي كلتا الحالتين كانت الولايات المتحدة هي المستفيدة .

ان الولايات المتحدة لا ترغب في الاستمرار على تطبيق سياسة فرض ضريبة بنسبة (١٠٪) على مستورداتها من الدول الغربية ، بل كل ما ترغب به هو استمرار الاتصال بالدول المذكورة والتفاوض معها ضمن نطاق اتفاقية بريتون ودز ومن ثم الحصول على مكاسب جديده و معينة .

والذى يزيد من حماس الامريكان على اتباع مثل هذه السياسة والاستفاده من وضع الدولار الخاص هو الخلاف القائم بين اكبر دولتين اوربيتين في السوق الاوروبية آنذاك بين المانيا الاتحادية وفرنسا .

ولو تمكن كل من المانيا الاتحاديه وفرنسا من توحيد سياستهما الاقتصادية والنقدية بالتعاون مع اليابان ، فان الدولار سيفقد وضعه الخاص وتفقد معه اتفاقية بريتون ودز اهميتها كاتفاقية منظمة للنظام النقدى الدولي .(١)

---

(١) في عام ١٩٧٩ دخل النظام النقدى الاوربي مرحلة التنفيذ بعد ان تبناه المجلس الاوربي في بروكسل في الخامس من كانون الاول عام ١٩٧٨ . وقد اشير صراحة الى أن اسباب التدهور والانحطاط التي ظهرت في السوق اعقاب انضمام بريتون ودز للعمل هي التي عجلت بتأسيس النظام النقدى الاوروبي . وهذا ما فيه الكفايه للاشارة الى أن اتفاقية بريتون ودز الدولية وامتيازات الدولار التي نصت عليها هذه الاتفاقية قد حلت ايام نقضها وانتهائها . انظر السياسة الكويتيه الصادرة في ١٩٧٩/١/١٧ في الصفحه ٧ .

جـ) تدهـــور الـــدولار :

لقد قال احد المضاربين الكبار في الاوراق المالية في اسواق النقـــد الدولية : " اننا سنثق بالذهب فقط " (١) .

ففي الفترة الاخيرة اصبح الدولار غير قابل للتحويل الى ذهب ، فهـــو اذن ليس كالذهب قيمة كما كان في سابق عهده .

ان قرار نيكسون في وقته والقاضي بعدم امكان تحويل الدولار الى ذهـب بالسعر الرسمي المعروف يعني ذلك من الناحية النظرية نهاية النظام النقـدى الحالي ونهاية اتفاقية بريتون وودز التي كانت الاداة الفعالة لجلب الرخـــاء الى العالم الغربي الرأسمالي .

وفي حينه اكد نيكسون ان عملية التحويل الى ذهب ستعود قريبـــا كالسابق . . اما الحقيقة فقد اظهرت العكس . . وذلك على سبيل المثـــال لو ان بنكا من البنوك فقد رصيده الاحتياطي الذهبي واغلق البنك ، فليـــس باستطاعة اصحابه اعادة فتح ابوابه من جديد بعد فترة قصيره من اغلاقـــه دون ان يتدفق اليه رصيد جديد . . وهكذا الحال بالنسبة للولايات ولمـــا تعود بعد عملية التحويل الى ذهب بالنسبة للدولار . . ؟

ونتساءل هنا : كيف تستطيع الولايات المتحدة وفي الامد القصيـــر ان تعيد لعملية تحويل الدولار الى ذهب اهميته ودوره التاريخي - كما وعـد الرئيس نيكسون ابان حكمه ودون ان يتدفق اليها اى رصيد احتياطي جديـــد من الذهب بحيث يكون من الكفاية الى الدرجة التي تعيد الثقة بالدولار وامكانية تحويله الى ذهب ؟؟ في الحقيقة ان ماتبقى لدى الولايات المتحدة مـــن الذهب الاحتياطي والمخزون في قلعة " فورت كنوكس " Fort knox لايمكنها المجازفة به . ويعود السبب هو ان ديون الولايات المتحدة في بداية السبعينات قد بلغت (٥١٫٩) مليار من الدولارات . اما ماكان لديها مـــن احتياطي ذهب في الفترة نفسها قد بلغت قيمته (١٠٫٥) مليار دولار ، اى أن مالديها تماما هو ($\frac{1}{5}$) ماكان عليها من ديون (١) .

1) Die Zeit, Nr.39/26 20 August,1971, S.(12,13).

فاذا كان الحال هكذا في عهد نيكسون فكيف اذن تستطيع الولايات المتحدة ان تفتح ابواب قلعة فورت كنوكس الحصينة لتحويل الدولار الى ذهب .. وهي في هذا الوضع المتدهور ؟ ..

لقد اعتقد الكثير من الخبراء الغربيين المختصين بقضايا النقد والنظام النقدى بأن الكلام حول نهاية النظام النقدى الحالي هو كلام مبالغ فيه وانه على الرغم من حدة الازمة - ولا زالت قائمة - فانه لابد وان يعود الى العمل بانتظام كما كان سابقا ؟ اما كيف يعود وماهي القواعد او الاسس والشروط الواجب توافرها لاعادة النظام النقدى للعمل كما كان سابقا لهيشر اليها او يتطرق اليها اولئك الخبراء .. فكلما اشار اليه اولئك الخبراء : ان الازمة ليست على هذه الدرجة من الحدة وانها معروفة من قبل ولذا فان امكانات الحلول والخروج من مأزقها فهي الاخرى ليست قليله ولا الصعبة التنفيذ والتحقيق

ومما لا شك فيه ان الولايات المتحده الامريكيه كانت ولا زالت تستغل نفوذها الاقتصادى والسياسي والعسكرى تجاه دول العالم بالطريقة التي سجلت وتسجل فيها عملية تحويل الدولار الى ذهب على الورق فقط ودون ان يكون للدولار رصيد كاف من الذهب .

ولقد عرف الرئيس نيكسون في حينه هذا جيدا وان المشكلة قائمة ولها جذور عميقه عمق الاهمية التي اكتسبتها اتفاقية بريتون وودز وقت اعلانها والعمل بها .. ولكن ماحيلة نيكسون والانتخابات على الابواب وان مركزه السياسي قد اخذ في التدهور وان نجمه كاد ان يأفل . ولتدارك هذه الاوضاع اعلن نيكسون قراراته الشهيرة الا أنها جاءت في غير حينها ..

وكان من جملة ماقله آنذاك :

"" لابد لنا من ان نربح معركة ثبات مستويات الاسعار في الداخل ولنحمي بعد ذلك قوة المنافسة للصناعة الامريكية "" .

والغرابة في الموضوع ان خطة نيكسون في مكافحة التضخم ما أوحت

بالثقة ولم يتوقع لها النجاح . والدلالة على ذلك : أنه بعد سنتين ونصف من اعلان نيكسون خطته (منهجه الاول) والذى دعا فيه الى مكافحة البطالة وايجاد عمل للعاطلين ، ظهر ان نسبة البطالة قد تزايدت وعجز عن تحقيق مناهجه الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع أن ماكان يسعى اليه نيكسون هو الحصول على فرصة اعادة النفس وذلك لمعرفة الجميع ان مسألة تثبيت الاسعار والاجور لايستطيع احد السيطرة عليها وكبح جماحها . والاحصائيات الاخيرة حول تطور التضخم تؤكد قولنا هذا (١) .

٥) اجراءات نيكسون " خطة نيكسون " الاخيرة :

نتيجة لتدهور الدولار الامريكي في السوق الدولية وفقدانه مركزه الدولي كنقد قائد وموجه ان طلب نيكسون وعلى عجل الاجتماع بخبراء المال والاقتصاد والنقد الامريكيين لمناقشة مشكلة الدولار والاوضاع الاقتصادية المتدهورة ومحاولة التوصل الى حل ما او حلول موءقته لهذه المشاكل . وكان من نتائج هذا الاجتماع ان قرر نيكسون وخبراوءه الاسراع في اتخاذ اجراءات معينة سميت " باجراءات نيكسون الاصلاحية " وكانت تلك الاجراءات على النحو التالي :

١ . الامتناع عن تحويل الدولار الى ذهب وخاصة الدولار الموجود في كل من اوروبا الغربية واليابان . .

٢ . فرض ضريبة بنسبة (١٠ ٪) على السلع المستورده من الخارج ماعدا بعض المنتجات الزراعية .

٣ . تجميد كل من حركة الاسعار والاجور لمدة (٩٠) يوما .

ولكي يعيد نيكسون الثقة في الاقتصاد الامريكي بصورة خاصة وايقاف عمليات المضاربة بالدولار بصورة عامة ، اعلن عند توقف كل من الخزانة الامريكية والبنك المركزى

---

(١) والذى يوءكد قولنا هذا انه بعد مرور تسعون يوما على خطة نيكسون انه في خلال ساعتين فقط انخفضت اسعار الاسهم والسندات في اليابان - ولاول مره - في اسواق طوكيو المالية بنسبة (١٠ ٪) وحدث مثله في المانيا الاتحاديه وذلك لان ثبات اسعارها بات اشبه باللغز . وان مالكيها بدوءا يتخوفون من وقائع الاشهر القادمه . كما ان وسائل الحماية قد اغرت الالمان بتطبيقها كرد فعل للازمة الاقتصادية وازمة الدولار .

الامريكي عن قبول تحويل الدولار الى ذهب مع بقاء نسبة التحويل الرسمية الثابتة (وهي ان كل اوقيه "اونس" ذهب خالص تساوى ٣٥ دولارا) .

ان ما اراد نيكسون تحقيقه من هذه الاجراءات هو تقييم الدولار حسب النموذج الذى وضعت هيكله اتفاقية (بريتون وودز الدولية) ومحاولة التقييم هذه لا تعني في جوهرها سوى تخفيض قيمة الدولار .

من المعروف ان الدولار قد قدر بأكثر من قيمته الحقيقية ومنذ فترة طويلة الامر الذى زاد من شدة تفاقم الازمة النقدية الدولية . لان مثل هذا التقييم الغيرصحيح قد ادى بالفعل الى تخفيض حجم السلع والخدمات الامريكية المصدرة للخارج وزاد من حجم السلع والخدمات المصدرة الى الولايات المتحدة . .

ان هذا التقييم الخاطىء للدولار قد اعاق حركة رؤوس الاموال الامريكية داخل الولايات المتحده اوبمعنى آخر قد قلل من حجم الاستثمارات الاجنبيه في الولايات المتحدة الامريكية .. .والذى زاد من تعقيد المشكلة هو صعوبة تطبيق سياسة سعر الصرف الحر المتقلب في الولايات المتحده وذلك لارتباطها بصندوق النقد الدولي والذى تضمنت بنوده " حق تحويل الدولار الى ذهب " .

وبتخفيض قيمة الدولار تهيأت الفرصة الذهبية للتوسع في المضاربات بقيمة الذهب نفسه او بالاحرى ارتفاع قيمته وتتابع تدهور قيمة الدولار في نهاية الستينات وبداية السبعينات من هذا العصر تناقص احتياطي الذهب - وقد اكد على ذلك هو ان احد التقارير التي قدمها بعض خبراء المال والنقد الدوليين الى صندوق النقد الدولي بأن (احتياطي رصيد الذهب الموجود لدى السلطات النقديه قد انخفض من (٤٠٫٨) بليون دولار في نهاية عام ١٩٦٤ الى (٣٨٫٩) بليون دولار في نهاية عام ١٩٦٩م .

ولقد كان التدهور الكبير في احتياطي الرصيد الذهبي اكبر بكثير من التعويضات التي قدمت في وقتها بشكل اوراق ماليه (سندات دولة) والتي كانت على شكل احتياطي . وكان من نتائج انخفاض الرصيد الذهبي وارتفاع قيمة الذهب ان ازداد

---

1) Habeler : Monetary in the International Economy, London WC2, 1969, p.44-46, Die Zeit, Nr.341 261 August 20,1971, s.18-19.

الطلب على القروض النقدية والتي خلفت هي الاخرى عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات لكثير من دول العالم ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية نفسها (١) .

ومن اهم الاجراءات التي اتخذها نيكسون عهد ولايته ، هي الامتناع عن تحويل الدولار الى ذهب وخاصة الدولار المتواجد في اوروبا الغربية واليابان .. وهكذا ولاول مرة - بعد توقيع اتفاقية بريتون وودز - تخرق حكومة الولايات المتحدة قاعدة من اهم قواعد الاتفاقية المذكورة .. وبهذا الامتناع يكون الدولار مجرد عملة ورقية ليست ذات قيمة ذاتية " سلعية " وانها والحالة هذه فقدت قيمتها الاستعمالية ..

كما وان رفع نسبة الضريبة على السلع والخدمات المصدرة الى الولايات المتحدة - ماعدا بعض المنتجات الزراعية - بسنة (١٥ ٪) ، قد خلقت اضطرابا كبيرا في حركة التبادل التجاري الدولي ..

والغرض من رفع نسب الضريبة على السلع المستورده ، هو فقدانها قوة المنافسة بالنسبة للسلع الامريكية البديله " المماثلة لها " .

وفي الوقت نفسه اعطاء الافضليه للسلع والخدمات الامريكيه في اسواق الولايات المتحدة الامريكية .

ان الولايات المتحده تكون قد خرقت اتفاقية "GATT" الدولية في التجارة التعريفة الكمركيه (ضريبة الصادر او الوارد على السلع والخدمات المتبادلة دوليا) .

آ) اثر اجراء نيكسون على التجارة الدولية :

ولو استعرض المرء تاريخ التجارة الدولية الامريكية لوجدها ممثلة في جملة من الاخطاء المتكررة والمتعمدة . وآخر خطأ تعمدت ارتكابه هو فرضها ضريبة على مستورداتها الاجنبية بواقع (١٠ ٪) .

1) International Monetary reform and cooperation for development, Report of the Expert Group on International Monetary Issues, UN, NY 1969, p.5.

وانظر كذلك الكتاب التالي :

Kurt Bienert, Die Internationale Lipuiditat ther Volks wirtschaften, Fritz Knopp Verlay, Frankfurt a/m 1967, p.18ff.

ومن جملة الاخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في نطاق التجارة الدولية مايلي :

١ . طبقا لنص الحماية Escapeclause استخدمت الحكومات الامريكية المتعاقبة سياسة التعريفة الكمركيه وسيلة فعالة لتهديد مبدأ حرية التجارة الدولية عن طريق حماية الصناعة الامريكية التي تشكو الكساد . كما وتمنحها في الوقت نفسه مساعدات اضافيه لتمكنها من مواصلة انتاجها وتحقيق الارباح على حساب المستهلك الامريكي والاجنبي خارج الولايات المتحدة الامريكية .

٢ . وطبقا للنص الامريكي المعروف "Buy American Act" والذى لايتعلق بالتعريفة والحماية الكمركية بل التأكيد على دعم الاحتكارات الامركية وتشجيعها في داخل وخارج الولايات المتحدة بكل اشكالها المعروفه والذى يعلن عن السياسة الاحتكارية الصرفه بالعبارة التالية : " اشتر السلع الامريكية " .

٣ . وطبقا لما يعرف Adjustment assitance او كما يعرف ايضا Anpassings beihiefe والذى يعني تحقيق التوازن عن طريق المساعدات المالية . . فان الصناعة الامريكية المتنافسة في الاسواق الدولية ، يطبق عليها مبدأ تخفيض التعريفة الكمركية على الصادرات ومنحها المساعدة المذكورة (بقدر التخفيض المذكور) لتستطيع تحقيق التوازن في اسعار السلع الامريكية المعروضه في الاسواق الامريكية واسعار السلع الاجنبية المستوردة .

٤ . وبالرجوع الى المادة (٢٥٢) من قانون " كندى " للتوسع التجارى نجدها تشير بوضوح الى منح السلع الامريكية حرية وقوة المنافسة تجاه السلع الاجنبية المستورده عن طريق فرض ضرائب امريكية على السلع الاجنبية المستورده بنسبة معقولة . . وكمثال حسن وواضح لتطبيق هذا النص هو ماعرفت بحرب الدجاج Hauchen Krieg الذى اعلنته الولايات المتحده ضد دول السوق الاوروبية المشتركة عندما رفضت هذه الدول شراء الدجاج الامريكي " المذبوح " .

وكذلك ما تطبقه الحكومة الامريكية من سياسات متباينه ضد النفط العربي المصدر الى الولايات المتحدة الامريكية وفرض ضرائب تصاعديه عليه بلغت في بعض الاحيان (١٢ ٪) .

٥) نظام اسعار البيع American selling price system

والذى تطبقه الولايات المتحدة الامريكيه على الجزء الاكبر من الصناعات الكيماوية المستورده ، حيث انها ترفع مستويات اسعارها قبل فرض الضريبة عليها ومن ثم احتساب الضريبة .

اما علاقة الولايات المتحده باتفاقية GATT والتي عرفت ايضا بدورة كندى " Kennedy-rundev " نجد ان الولايات المتحدة قد فرضت الحصار على أغلبية الدول الصناعية المشموله بالاتفاقية المذكورة وبصورة خاصة دول السوق الاوروبية المشتركة وبالتحديد على بضائعها التامة الصنع والمصدرة الى الولايات المتحدة . . كل ذلك دعما لمبدأ نظام الاسعار الامريكي (١) . .

وعلى الرغم من انتهاء مفعول واثر دورة كندى عام ١٩٦٧م الا ان الولايات المتحده لا زالت تطبق نظام الاسعار المذكورة على المواد الكيماوية المصدرة الى الولايات المتحدة .

ولو ان نظام قاعدة اونقطة الاساس في تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية قد انتهت في بداية الستينات ومنذ تأسيس منظمة الاوبك الا ان الشركات النفطية الكبرى وبدعم من الولايات المتحده ، لا زالت هذه القاعدة مطبقة . . .

وعندما تولى نيكسون رئاسة الجمهورية وعندما شعر بسوء الاوضاع الاقتصادية والتجارية الامريكية صرح قائلا :

" يجب ان نتعلم بأن الاستثمار والانتاج والاستخدام الامريكي مرتبط كل منهم بالاخر وان نموهم وتطورهم يتوقف على الترابط والتداخل الوثيق في مصالحهم المتبادلة ويجب علينا ان نقدر هذا الوضع جيدا . . .

ومن الغريب ان تعلن الولايات المتحده الامريكية دائما انها على استعداد تام لتطبيق مبدأ التجارة الدولية الحرة وبدون تحفظ او قيود مفروضه . . .

ولكن ذلك متى يتم ؟ ؟

---

(١) انظر حول اتفاقية " كات " كتاب الدكتور محمد مظلوم حمدى : النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية . دار النهضة العربية ، القاهره ، ص(٢٠١ -٢٠٦) .

يتم ذلك . . . . عندما تشعر الولايات المتحده ان السوق الدولية مضمونة لتصريف بضائعها وان السلع الاجنبية المنافسة لها في الاسواق الدولية قد اختفت او تكاد تختفي . وان الربح مضمون تماما .

وكمثال على ذلك :

أ- لقد اجبرت الولايات المتحدة حلفاءها على اعلان المقاطعة التجارية لدول اوروبا الشرقية بما فيها روسيا . ولكنها من جهة اخرى عقدت صفقة تجارية ضخمه في الستينات لتصدير سيارات الحمل الامريكية المعروفة Mack Trucks وربحت من ورائها المئات من الملايين وبدون منافس لها اطلاقا .

ب- وعندما اجبرت المانيا الغربية على نقض اتفاقية انابيب الزيت التجارية المعقوده مع روسيا . . تقدمت الولايات المتحده في عرض منتجاتها من انابيب الزيت في روسيا واستحوذت على المنافع وحدها .

جـ- وعندما فرضت المقاطعة التجارية والاقتصادية مع الصين الشعبية لفترة طويلة حتى عام ١٩٧٨م ، اجبرت كل من اليابان والمانيا الغربية على تطبيق هذه المقاطعة . وفعلا التزموا بها الا ان الولايات المتحده عرضت سلعها في الاسواق الصينية باسماء شركات هولنديه وانكليزية مستعارة هي في الحقيقة شركات امريكية بحته ، تعمل خارج الولايات المتحدة ولمصلحة الولايات المتحدة ولتدعيم سياستها الاستثمارية خارجها . . .

وبلا شك ان معدلات الربح خارج الولايات المتحدة من استثماراتها الخارجية يفوق اربعة اضعاف معدلات الربح داخل الولايات المتحدة .

والجدول التالي يوضح ذلك :

المنطقة	الموجودات	الارباح
الولايات المتحده وكندا	٪٦٧	٪٣٤
امريكا اللاتينية	٪٢٠	٪٣٩
الاقطار الشرقية واوروبا	٪١٣	٪٢٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

عند تحليلنا لهذا الجدول نجد ان نسب الارباح الى الموجودات قد بلغت (٧ر٥٠٪) داخل الولايات المتحده وكندا . اما في امريكا اللاتينيه فقد بلغت (١٩٥٪) . وفي الاقطار الشرقية واوربا بلغت (٧ر٢٠٧٪) ...(١)

ب) اهداف السياسة الاقتصادية الامريكية :

اما ماتسعى الولايات المتحده الى تحقيقه من وراء هذه الاستثمارات فيمكننا تلخيصه بالنقاط التالية :

١ . تحقيق اهداف اقتصادية تتمثل ب :

آ- السيطرة على الموارد الاولية الرخيصه لتمويل الصناعة الامريكية وبالتالي السيطرة على الاسواق الدولية لغرض الحصول على اكبر نسب من الارباح .

ب - السيطرة على القطاعات الاقتصادية للدول الواقعة تحت نفوذها وخلق اشكال من التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة . .

٢ . تحقيق اهداف سياسية بعيدة المدى ترتبط بالاهداف الاقتصادية للولايات المتحدة نفسها . .

ولكن . . على الرغم من فرض كل هذه القيود التجاريه ، باتت الولايات المتحده الامريكية عاجزة تماما عن مقاومة تدفق السلع الاجنبية الرخيصة كالسيارات الالمانية واليابانية والمواد الكيماوية اليها . وباتت كذلك تشكو العجز التجارى والذى لم يعرف العجز منذ عام ١٨٩٣م . وكذلك اصبحت الولايات المتحدة ولاول مرة ذات نقد ضعيف متدهور القيمة بعد ان كان سيد نقود العالم وقائدها وموجهها

وعندما اعلن نيكسون وقف عمليات تحويل الدولار الى ذهب كان قد اعلن في

---

(١) مجلة المصرفي : المصرف التجارى العراقي ، العدد الرابع - التاسع السنة ١٩٧١م " مواضيع حول الازمة النقدية ، بغداد . وكذلك منشورات عن جمعية الاقتصاديين العراقيين رقم (٣) ، ١٩٧١م .

الوقت نفسه : ان الدولار كوحده حساب وتقييم دولية وكمرشد وموجه للنقود في التجارة الدولية قد اصبح بدون سعر ثابت . .

والجدول التالي يوضح لنا نفقات الولايات المتحده في الخارج منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٠م ببلايين الدولارات .

نوع النفقات " الاستثمارات "	مبالغ النفقات " الاستثمارات "
استثمارات في الخارج	٩٠
مساعدات اقتصادية غير قابلة للتسديد	٨٥
مساعدات عسكرية	٤٠
مساعدات سياحيه	٣٨
نفقات غير منظوره (تأمين رسوم الشحن . .الخ)	٥٠
المجموع	٣٠٣

المصدر : نفس المصد السابق .

ومن الجدول السابق تلاحظ ان الاستثمارات الامريكية خارج الولايات المتحده تمثل الجزء الاكبر من رؤوس اموالها وذلك لتسرب هذه الاموال الى الخارج والبالغة (٩٠) بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٧٠م اى بنسبة (٢٩٫٧ ٪) من اجمالي النفقات الامريكية خارج الولايات المتحدة الامريكية .

اما بخصوص ميزانها التجارى لعام ١٩٧٠ ببلايين الدولارات كان على النحو الاتي

الدولة	الاستيراد	التصدير
كندا	١١٠٩١	٨٠٦
اليابان	٥٨٧٥	٤٦١٠
المانيا الغربية	٣١٣٠	٢٧٠٥
انكلترا	٢١٩٦	٢٤٧٨
ايطاليا	١٣١٦	١٣٤٦

الدولـــــة	الاستيـــراد	التصدير
فرنســـا	٩٤٢	١٤٦٨
استراليا	٦١١	٩٨٢
سويسرا	٤٥٩	٦٦١
اوروبا الشرقية	٢٢٦	٣٥٢
المجموع	٢٥٨٤٦	١٥٤٠٨

المصدر: جريدة الوقت الالمانية، العدد ٣٤ ، هامبورغ ،الجمعـــــة، ٢٠ اوغسطس ١٩٧١، ص (١٢) .

اما مقدار العجز او الفائض في ميزانها الحسابي " ميزان المدفوعات " للفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) مقدرا ببلايين الدولارات فكان على النحو التالي :

السنـــة	العجـــز	الفائض
١٩٦٠	٣ر٤٠٦	
١٩٦١	١ر٤٨٢	
١٩٦٢	١ر٨١٤	
١٩٦٣	٠ر٦٩٩	
١٩٦٤		٠ر١٩٠
١٩٦٥	٢ر١١٤	
١٩٦٦	٠ر٦٧٠	
١٩٦٧	٠ر٢٩٣	
١٩٦٨		٠ر٠٢٠
١٩٦٩		٠ر٣٠٦
١٩٧٠	٥ر٨٧٨	

المصدر : مجلة المصرفي الصادرة عن المصرف التجاري العراقي ،الاعداد من الرابع - التاسع ، ١٩٧١ ،بغداد .

ونتساءل ايضا عن اهم النتائج الاقتصادية التي ترتبت على تطبيق خطة نيكسون او التي يتوقع حدوثها ؟ نقول :

أنه من اهم النتائج الاقتصادية التي توقع حدوثها والتي حدثت فعلا كانت :

آ- ان مالكي الاسهم والسندات لم تعد لهم الجرأة الكافية على التعامل بما لديهم من اسهم وسندات في الاسواق المالية وذلك لان عملية بيعها او شرائها لم تعد في وقتها وسيلة من وسائل خلق السيولة النقدية في السوق الدولية وذلك لان من يريد الحصول على السيولة النقدية يجب عليه قبل كل شيء ان يتعجل في خلق واصدار اوراق مالية جديدة ... وهذا كان غير محتمل في عهد نيكسون وحتى في الوقت الحاضر... طالما ان ازمة الدولار لا زالت قائمة .

والجدول التالي يوضح لنا تطور السيولة الدولية ومكوناتها لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ ببلايين الدولارات :

المكونات	١٩٦٣	١٩٧٠
الذهب	٤٠	٣٧
حقوق السحب الخاصة	-	٣
احتياطي الصندوق	٤	٨
العملات الاجنبية	٢٢	٤٤
المجموع	٦٦	٩٢

ولما كان من اهم وظائف السيولة هو تمويل التجارة الدولية (الخارجية) نورد الجدول التالي الذى يوضح الصادرات الدولية وتوزيعها الجغرافي ببلايين الدولارات وللدول الصناعية الكبرى والعالم لعامي ١٩٦٣، ١٩٧٠

التوزيع الجغرافي	١٩٦٣	١٩٧٠
الولايات المتحدة الامريكية	٢٣	٤٣
انجلترا	١٢	١٩
المانيا الغربية	١٥	٣٤
اليابان	٥	١٩
فرنسا	٨	١٨
الدول الصناعية	٩٥	٢٠٨
صادرات العالم	١٥٨	٣٤١

المصدر للجدولين : مجلة المصرفي الصادرة عن المصرف التجاري العراقي للاعداد (٤-٩) سنة ١٩٧١، بغداد . وكذلك منشورات جمعية الاقتصاديين العراقيين رقم (٣) ، ١٩٧١م.

وعلى اساس العلاقة والمقارنة بين السيولة الدولية والتجارة الدولية نستطيع التوصل الى " مضمون واساس ازمة السيولة الدولية " ففي عام ١٩٦٣-٧٠م نمت التجارة الدولية من (١٥٨ - ٣٤١) بليون دولار اى بمعدل (١٠٥٪) . اما تطور السيولة النقديه الدولية فقد ارتفعت من ٦٦ - ٩٢ بليون دولار اى بمعدل (٣٩٪) . وهذا يعني ان نمو السيولة النقدية الدولية كان ابطأ بكثير من معدل نمو التجارة الدولية وبتباطؤ نمو السيولة النقدية يفسر كونه عامل من عوامل التهديد بايقاف نمو التجارة الدولية واختناقها .

ب - ومن النتائج التي توقع حدوثها عقب اجراءات نيكسون هو : الاحتمال القوى في ارتفاع قيمة المارك الالماني والين الياباني . وهذا ماحدث فعلا ولاكثر من مرة وذلك كوسيلة غير مباشرة لتخفيض قيمة الدولار الامريكي الغير رسمية .

وماحدث نتيجة هذه التصرفات في السياسة النقدية هو التعجيل في عملية ابطاء سرعة النمو الاقتصادى في تلكم الدول والدول الاخرى . . .وهذا ماحدث فعلا في الاقتصاد الالماني والياباني حيث تباطئت حركة تطور صادراتهما وانهم سجلوا تفوقا تجاه الصادرات الامريكية . وكان من نتيجة هذا التباطؤ ايضا (والذى توقع حدوثه) هو ان سياسة التقييد قد اصبح لها انصار كثيرون وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية . وما مشروع الطاقه لفورد وبعده كارتر الا خير دليل على تطبيق سياسة التقييد في التجارة الدولية . . .

جـ - واذا ما ارتفعت قيم بعض النقود كالمارك والين الياباني - وفعلا قد ارتفعت - وطبقت سياسة التقييد في بعض الدول فان فرص الربح ستتضاءل لدى الكثيرين من المنتجين وذلك بسبب تطبيق سياسة المقابل بالمثل وقيام الحرب التجارية وفعلا ظهرت بوادر مثل هذه الحروب ولو باشكال منفرده بين دول السوق الاوربية المشتركة وحدثت مشكلة الصادرات اليابانية وعلاقتها بالاقتصاد الامريكي .

د - وقد يكون هناك من يحقق الارباح الكبيرة من جراء تفاقم ازمة الدولار . اما من حقق مثل هذه الارباح هم التجار والوسطاء وشركات النفط والبتروكيمياويات والاسلحه .

هـ - وبالنسبة للبيوتات المالية (اسواق البورصه) ، فان هذه البيوت قد حاولت تجاوز هذه الازمة عن طريق استخدامها قاعدة " حق السحب الخاص لسعر الصرف " .

والغرض من تطبيق هذه القاعدة هو جعل الذهب كنقد احتياطي فائض بدرجة كبيرة .

ونتساءل هنا ، ولغرض الذهاب الى نقطة أبعد في التحليل - ماذا حدث بعد ذلك او سيحدث ؟ ؟

لقد كان الاحتمال بعد تطبيق اجراءات نيكسون - ان البنوك المركزية ستخفض من حجم الطلب على الذهب وبالتالي التقليل من السيولة النقدية الدولية ، وذلك لان تطور اسعار الذهب في الاسواق الدولية ستكون سلبية . وهذا ما حدث فعلا .

واذا ما انخفض الطلب على الذهب من قبل البنوك المركزية فسيصبح سلعة غير جيده في الاسواق الدولية . واذا ما حدث ذلك . . فان الخسائر المتوقعة في التعامل بالذهب كوسيلة دفع وتقييم وكذلك اعادة الصرف بالذهب من قبل الافراد والدول سيغير شكل السوق ولمعالجة هذه المشكلة واجتيازها عن طريق رفع اسعار الذهب في السوق الحره عن طريق زيادة الطلب للاغراض الصناعية ، وكمحاولة لزيادة انتاج الذهب ستكون كل هذه المحاولة فاشله . . وفعلا ارتفعت اسعار الذهب ولم ترتفع نسب انتاجه - بزيادة الطلب عليه تارة وبزيادة عرضه في السوق الدولية للذهب كوسيلة لرفع سعر الدولار من جهة اخرى الا ان هذه المحاولات لم تفز الى الان اية نتيجة ايجابية فيما يخص السيولة النقدية والتجارة الدولية وتحسين سعر الدولار .

والجدول التالي يبين لنا انتاج الذهب عالميا بملايين الدولارات وللسنتين ١٩٦٣، ١٩٧٠

المصدر	١٩٦٣	١٩٧٠
افريقيا الجنوبية	٩٦١	١ر١٢٨
كندا	١٣٩	٨٢
باقي دول العالم	٢٥٦	٢٤٠
	١٣٥٦	١٤٥٠

المصدر : نفس السابق

ويفهم من هذه الاحصائية ان حجم الذهب مقدرا بملايين الدولارات لم يرتفع الا بمقدار (٩٤) مليون دولار فقط .. اما مابعد ١٩٧٠ فان الحجم او النسبة لم تتغير تغيرا ملموسا . والدلالة على ذلك هو ما عرضته الولايات المتحده من ملايين الاونسات الذهبيه في الفترة الاخيرة عام (١٩٧٨ - ١٩٧٩) لم يكن له المردود المتوقع تجاه سعر الدولار والسيولة النقدية .

جـ) النتائج التي ترتبت على اجراءات نيكسون :

ويستطيع ان يدرك المرء وبكل بساطه ماتهدف الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيقه وما تريد ان تظهره من معان عندما تربط بين اهداف اتفاقية بريتون وودز النقديه من جهه وعلاقتها بدول العالم من الناحية التجارية والسياسية من جهة اخرى . واخيرا ارتباطات الولايات المتحدة نفسها مع الدول الصناعية الكبرى بشكل تعهدات دولية كالدول الاوروبية ودول السوق الاوروبية المشتركة .. من كل هذه يستطيع الباحث ان يتوصل الى النتائج التالية .

١) العودة الى سياسة التقييد لحرية التجارة الدولية والتخلص من سياسة السوق الحرة الدولية طالما ان وضع السوق الدولية ليس في صالحها .
ان الشروع في تطبيق مثل هذه الافكار ليست بجديده على الولايات المتحده . وقد طبقت مثل هذه السياسة في بداية العشرينات من هذا القرن .. كما وان قوانين الحماية التي سبق واشرنا اليها مسبقا دليلا واضحاً وشاهداً مهما وقويا على ذلك ..

٢) اعلان الحرب التجارية بطريقة او باخرى ضد بعض الدول التجارية الكبرى التي غزت منتجاتها اسواق الولايات المتحدة الامريكية .

٣) تحطيم ونقض بنود الاتفاقية التجارية للتعريفة الكمركيه الدولية والمعروفة باسم " GATT " وذلك لانها اصبحت ومنذ بداية السبعينات في غير صالحها ولان دورة كندى هي الاخرى قد انتهي امرها ..

٤) التخلص من مشكلة الصادرات الالمانية واليابانية لعدم امكانية الولايات المتحده من ايفاء التزاماتها النقديه تجاه هاتين الدولتين وتجاه دول كثيره في العالم والتي تحتفظ برصيد دولي " احتياطي " كبير من الدولار كالمانيا واليابان وفرنسا ..

٥) لما كانت اسعار الصرف للدولار في الفترة الاخيره وخاصة بعد عام ١٩٧٠ - و ١٩٧٣ قد تأثرت من جراء الاجراءات الامريكية الاخيرة فان الولايات المتحده تحاول في المستقبل جاهدة وبقدر ما تستطيع تجنب المأساه (مأساة الدولار) ومن ثم تحاول ان تستقيم لها الامور سياسيا واقتصاديا مرة اخرى ... اى انها تزاول سياسة " النفس الطويل " ومن الطبيعي وهذا ليس بالشيء المستغرب ان يظهر الشرق الشيوعي والاشتراكي الشعور بالغبطة والارتياح مما اصاب ويصيب النظام الرأسمالي او بالاحرى السياسة الرأسماليه الاقتصاديه والتجارية من تراجع ملحوظ وتدهور في النتائج على المستوى الدولي وفي الامد الطويل وما تحققه من كسب معنوى ومادى لهم في صراعهم العقائدى ضد الرأسمالية ومبدأ الاقتصاد الحر والحرية التجارية وحرية الرأى ...

ولقد اعتقد الماركسيون والاشتراكيون ولا زالوا يعتقدون مع تأكيدهم الجازم على أن النظام الرأسمالي الحاضر سيبقى مثقلا بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وانه سيبقى رهين الازمات المتتالية الموجعة حتى ينتهي امره ؟

ومثل هذه الاراء نجدها كذلك بين الكثيرين من المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين في النظام الرأسمالي نفسه . . . حيث ان ازمة الكساد التي حلت بالمانيا عام ١٩٢٢/١٩٢٣ وازمة الكساد العالمية التي حلت في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣/١٩٣٤ قد عززت مثل هذه الاراء والتفسيرات في امكانية او حتمية بلوغ النظام الرأسمالي مرحلة الشيخوخه والهرم ومن ثم النهاية

ففي عام ١٩٢٩ وحتى ١٩٣٤ ، اغلقت معظم البنوك ابوابها نتيجة الخسائر التي حلت بها وتعطل مايزيد عن خمسة اوستة ملايين عامل في المانيا واكثر من ذلك في الولايات المتحدة .

اما في مرحلة السبعينات فان العالم الرأسمالي خاصة الدول الصناعية الكبرى تكاد تمر بنفس المراحل التي مرّ بها في بداية العشرينات وحتى اواسط الثلاثينات حيث البطالة وارتفاع نسب التضخم واغلاق العديد من البنوك التجارية في سويسرا او المانيا والولايات المتحده وهولنده في الفترة الاخيرة . . .

ولكن ما هو جدير بالذكر هنا هو : ان مشكلة العالم الاقتصادية والنقدية في العشرينات واوائل الثلاثينات تغير مشكلة ومشاكل العالم الاقتصادية في الوقت الحاضر - وكما قلنا -

حيث ما هو معروف : ان أزمة التضخم والكساد في الثلاثينات وعلى سبيل المثال كانت اسبابها تعود الى جانب الطلب الفعال والفائض الذى حصل في الانتاج . . .

اما في الوقت الحاضر وكما اشار الى ذلك "" ساموئيلسون "" فان اسباب الازمات الاقتصادية والنقدية متأتية من جانب العرض وتكاليف العمل وعلاقة النقابات العمالية بأصحاب العمل ، حيث أن :

أ . نسبة ارتفاع مستويات الاجور قد قامت نسبته درجات النمو في الانتاج وفي الطاقة الانتاجية للعمل .(١)

---

(١) الدكتور خضير عباس المهر : دراسة موجزه في نظريات التوزيع ، الطبعة الثانية بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ( )

ب) تزايد معدلات الاستثمار الخاصة

جـ) تزايد الانفاقات العامة للدول وبدرجة اكبر من طاقتها المالية بسبب التوسع في بناء المدارس والمستشفيات وشق الطرق واقامة السدود وبسبب تزايد المساعدات الممنوحه للبحث العلمي ومخصصات الدفاع. .الخ

ان عدم امكانية التخلص نهائيا من الازمات الاقتصادية والنقدية المتلاحقة في النظام الرأسمالي في الوقت الحاضر ، قد اعطت فعلا لدى الكثيرين من المفكرين وعلى مختلف اتجاهاتهم الفكرية انطباعا خاصا هو نفس الانطباع الذى ساد العالم قبل وعند حلول ازمة الكساد العالمية في عام ٢٩-١٩٣٣م

والدليل على ذلك ان اصوات الاحتجاج والاستنكار المرتفعة في العالم الرأسمالي نفسه والعالم الثالث والدول النامية المتضررة الكبرى من العملية كلها تطالب جميعها باتخاذ الوسائل الكفيله لتجنب الازمة الاقتصادية والنقدية الدولية . . . وهي تكاد تكون نفس الاصوات التي ارتفعت قبل وعند وقوع الازمة عام ١٩٢٩/١٩٣٣ والتي كانت غير مقتنعه تماما - كما هو الحال الان - من جدية الوسائل والسياسات التي اتبعت لمكافحة التضخم والكساد وتجاوز الازمة .

وان الوسائل الاقتصادية والمالية والنقدية التي استخدمت آنذاك لحل ازمة الانتاج الفائض لم تجد نفعا . وكلها مجرد اساليب تقليديه معروفه . ولقد عالجوا ارتفاع الاجور والتكاليف (الاجور) بالانتاج الكبير والفائض . . واخيرا عجزوا في التخلص من الانتاج الفائض وبالتالي اخفقوا في اجتياز حدود الازمة حتى خنقتهم تماما عام ١٩٢٩/١٩٣٣ . وها هي الازمة الاقتصادية والنقدية تعود ثانية يضاف اليها ازمة الطاقة في العالم الصناعي المتقدم والتي هي الاخرى حديثة الظهور . . والعالم الرأسمالي يحاول بكل ما استطاع من الوسائل التقليديه المالية والنقدية والاقتصادية لتجنبها ويظهر انه على عجز تام مالم تحل المعجزة .

ولقد سبق وقلنا .. ان كينز قد فتح عينيه جيدا عندما حلت الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩/١٩٣٣ واخذ ينظر الى الاقتصاد والمشاكل المتعلقة به بنظرة غير النظرة التي عرفها قبل حلول الازمة ومن ثم وضع الحلول والوسائل الممكنه لمعالجتها والتخلص منها وقد نجح الا أن المشكلة الحالية اقتصادية كانت ام نقديه ام مالية لا تتعلق بمسألة الطلب حتى تنطبق عليها وصفات كينز واتباعه ، بل اصبح بجانب العرض دور كبير وفعال في خلق كل هذه المشاكل ....

ومن الصعوبة بمكان معالجتها بنفس الوسائل التي عولجت بها المشاكل والازمات القديمة ..

ولهذا باتت المشكلة قائمة والكل لا يعرف كيف يعالجها ويتخلص منها ؟

والسؤال الذى يواجهنا الان هو :

هل ان الوسائل الاقتصادية هي وحدها الكفيلة بمعالجة وحل الازمة ام هناك وسائل اخرى لها تأثير كبير في حسم المشكلة ؟؟

٦- موقف السوق الاوروبية المشتركة تجاه خطة نيكسون :

آ) السياسة النقدية بعد اعلان خطة نيكسون :

من مميزات النظام النقدى الرأسمالي انه قد اعتمد كما قلنا - على قاعدتين اساسيتين نصت عليهما اتفاقية بريتون وودز الدولية : وتلكما الاتفاقيتين :

١ . اعتبار كل من الدولار الامريكي والباوند الاسترليني عملتين رئيسيتين قابلتين للتحويل الى ذهب بنسبة ثابته ومعينة . ولذلك اعتبر كلا النقدين وبصورة خاصة الدولار - كاحتياطي نقدى دولي .

٢ . تطبيق نظام سعر الصرف الثابت في العلاقات التجارية .

وكان من اثار هاتين القاعدتين : انه اذا ماحلت ازمة نقدية كارتفاع او انخفاض في قيمة احد ذينك النقدين مثلا او اذا ماحدثت ازمة اقتصادية في احدى بلدان العالم الرأسمالي - وخاصة الدول التجارية الكبرى - فان آثار تلك الازمة ستنتقل الى بقية دول العالم وتصبح المشكلة دولية يصعب حصرها في البلد الذى نشأت فيه . .

وعندما حلت في الدولار الازمة حاولت الولايات المتحدة دفع شر الكارثة والتخلص منها وذلك بتطبيقها عدة قرارات اقتصادية وتجارية ونقدية وكذلك مالية كأن من شأنها جميعا خلق ردود فعل عنيفه لدى دول العالم الرأسمالي .

والسؤال الملح هو : ماذا كانت اوستكون الاجراءات والوسائل الضرورية والتي من شأنها التخلص من عواقب هذه الازمة ؟ ؟

في الواقع ان اول من تضرر بقرارات نيكسون كانت مجموعة دول السوق الاروبية المشتركة وذلك لعلاقة تلك الدولة الوطيدة بالولايات المتحدة تجاريا واقتصاديا

ولقد حاولت دول السوق الاوروبية المشتركة ولا زالت تحاول بكل مالديها من امكانات ان تجد لهذه الازمة (النقدية) حلا مرضيا تستطيع بواسطته ماتستطيع تجنبها .

وفي مرات متعدده خلال اجتماعات وزراء المال والاقتصاد ولدول السوق حاولوا مناقشة المشكلة من كافة جوانبها كما حاولوا وضع خطة موحده يتفق على تطبيقها الدول الاعضاء كرد فعل وسياسة وقائية لاجراءات نيكسون .

وكان من اهم الاقتراحات التي عرضت في حينها خلال اجتماعات وزراء المال والاقتصاد للدول الاعضاء تلخصت فيما يلي :

أ) تطبيق نظام سعر الصرف الثابت بحدود معينه بين دول السوق المشتركة مع الاخذ بنظر الاعتبار التطورات النقديه التي حدثت في دقتها وبالتحديد في شهر مارس من عام ١٩٧١م.

فالمانيا الغربية اخذت تطبق قاعدة سعر الصرف المتقلت ودون الرجوع الى نسبة التوازن لقيمة النقد القديمة والتي كانت سائدة ومعمول بها حتى شهر مارس لعام ١٩٧١م.

ب) تطبيق قاعدة سعر الصرف الحر المتقلب بين دول السوق مجتمعه والدول الاخرى بنسبة معينة .

ولتحقيق هذا الشرط وتطبيقه بين الدول الاعضاء اقترحوا وجوب العمل بمايلي :

١) تحديد مجال التوسع لحركة سعر الصرف فوق اوتحت حد التعادل وبدرجة معينة . مع التأكيد على تحقيق سعر صرف ثابت داخل السوق .

٢) العودة لنظام السوقين (سوق المعاملات التجارية وسوق المعاملات المالية) وتطبيق قواعد هذا النظام بصورة اجماعية .

٣) التوحيد بين الشرطين السابقين (١+٢) ضمن نطاق اتفاقية (وودز) اى ضمن نطاق النظام النقدى القائم .

جـ) العمل على تقليص حجم الفائض في رأس المال الغير المرغوب لدى بعض الدول الاعضاء لتجنب العجز في السيوله النقدية للدول التي تشكو العجز في ميزان مدفوعاتها بسبب النقص في رصيد رأس المال في ميزان المدفوعات.

د) تطبيق وادارة نظام اوقاعدة صرف معينة بصورة اجتماعية . ولتطبيق هذا الشرط يتطلب من الدول الاعضاء التركيز على العلاقة القائمة بين الادارات النقدية في اسواق سعر الصرف للدول الاعضاء . .

هـ) على الدول الاعضاء وفي كل مناسبة التوسع في التعامل باوراقها النقدية والمالية بصورة متدرجه لتكون في المستقبل اشبه بالرصيد الاحتياطي لدول السوق وحتى يمكنها التخلص من الدولار ومشاكله وحتى تتمكن الدول الاعضاء من عدم الالتزام بالدولار كنقد احتياطي دولي ممتاز كما كان سابقا.(١)

---

1) Handelsblatt : Nr.159, Freitag/Samstag, 20/21, August, 1971

ان تطبيق قاعدة للصرف ثابته بين دول السوق المشتركة وقاعدة للصرف حرة التقلب وبدرجة محدودة ومعينة في العلاقات التجارية مع الدول الاجنبية الاخرى (غير الاعضاء) ، يكون بالامكان تحقيق التوافق بينهما ، اذا ما كانت هناك سياسة اقتصادية موحدة للدول الاعضاء في السوق . . ولكن ما اعاق تطبيقهما معا خاصة في بداية السبعينات وحتى اواسطها هو ان المارك الالماني قد كان دائما ولا زال اعلى قيمة من قيمة الفرنك الفرنسي . . ولكون الاقتصاد الالماني استطاع تحقيق الاستخدام الكامل تقريبا بالقياس الى دول السوق . . فان احتمال تكوين جبهة قوية في وجه الولايات المتحده في تلك الفترة امر صعب التحقيق . (١)

ولقد اعتقد الفرنسيون بان امكانات الحلول لمشكلة الدولار وميزان المدفوعات الامريكي هي في ايدى الامريكان انفسهم . . فلو انسحب الامريكيون من فيتنام وانهو الحرب بسلام لخفت وطأة العجز في ميزان المدفوعات الامريكي الى حد كبير . . اما الالمان الغربيون فلقد تصوروا المشكلة من جانب آخر واعتقدوا وفقا لتصوراتهم بأن المشكلة كانت تكمن في عدم قدرة الاقتصاد الامريكي من التخلص من مشكلة البطالة وارتفاع الاسعار والاجور الخ . . . .

وبمفهوم الالمان للمشكله : ان الاقتصاد الامريكي قد اصبح عاجزا على مواكبة التطور الاقتصادى وهو على هذه الحال (في عهد نيكسون ومابعده) .

ومن العوامل التي حالت دون التوافق بين وجهتي النظر الفرنسية والالمانية حول مشكلة الدولار هو :

ان الصناعة الفرنسية وفي مجال التطور الفني والتكنولوجي كانت بالقياس الى الصناعة الالمانية المتطوره جد متأخره الخطوات كما وان واقع التطور الاجتماعي والسياسي في فرنسا كان يلعب الدور الكبير في عدم خلق فرص متكافئة بين كليهما من جهة وبين كل السوق مجتمعه من جهة اخرى . (٢)

---

1) Die Zeit, Deutsche Magazine, Nr.36/26, 3 Sept.1971, S.1.

وانظر كذلك : مجلة الجامعة المستنصريه ، العدد الاول ، السنة الاولى عام ١٩٧٠م بغداد - ص (٣٤٣ - ٣٥٠)

٢) نفس المصدرين السابقين .

ولهذين السببين ولاسباب اخرى كانت امكانات الوفاق بين اعضاء "" نادى الدول العشرة الاوروبية الصناعية "" ضئيلة بل وكانت مختفية لا أثر لها في بداية السبعينات وحتى مابعد اواسط العقد السابع من هذا القرن . . .

وكان المستفيد في تلك المرحله هم الامريكان . . حيث ان الخلاف بين الالمان والفرنسيين داخل السوق المشتركة ، قد شجع الامريكان على مطالبتهم من حيث المبدأ وتأسيس نظام نقدى جديد ضمن اتفاقية بريتون وود زيكون للدولار فيه المكانة القوية تجاه النقود الدولية الاخرى . . والى الحد الذى يعطي فيه الولايات المتحده الامريكية قوة المواجهة والتحدى لردود الفعل الاوروبية التي تمثلت في السياسات المالية والاقتصادية المشتركة التي طبقتها دول المجموعة تجاه السياسة الامريكية الاخيرة . . . .

ونتيجة لتباين وجهتي النظر الالمانية والفرنسية وعدم توصلهما في حينه الى وحدة الرأى والعمل واستغلالا لهذه الفرصة الثمينة ، وفي عام ١٩٧٠م اقترح الامريكان في " موءتمر كوبنهاكن الدولي للنقد " جعل مجال حركة التقلب لسعر الصرف في حدود (∓٣) بدلا من (∓١) الا ان الفرنسيين قد اعترضوا بشدة على الاقتراح الامريكي اعتقادا منهم ان مشكلة الدولار لايمكن حلها عن طريق التوسع في مجال الحركة لسعر الصرف . . والفرنسيون كما هو معروف عنهم ، انهم لايوءمنون اساسا بفكرة التوسع في مجال حركة سعر الصرف باكثر من (∓١) . وانهم يعتقدون كذلك بان مثل هذا التوسع سيخلق امكانات توسع جديده والى حدود اكثر سعة مما اتفق عليه (وكان هذا رأى وزير مالية فرنسا آنذاك والذى هو الان رئيسا للجمهورية جيسكار ديستان) .

بالاضافة الى ذلك اعتقد الفرنسيون بأنه : طالما أن هناك نظامين لسعر الصرف تتعامل به دول السوق الاوروبية المشتركة فان امكانات الحلول لمشكلة الدولار اولا وللنظام النقدى الرأسمالي ثانيا باتت صعبة التحقيق .

ب) السياسة التجارية لدول السوق الاوروبية المشتركة :

لقد ناقشت دول السوق الاوروبية المشتركة اجراءات نيكسون وخاصة ماجاء فيها حول مشكلة رفع نسبة الضريبة على الواردات الامريكية بنسبة (١٠٪) .
واعتبرت هذه الاجراءات من العوامل التي ستضع الدول التجارية الكبرى في مأزق حرج ، الامر الذى سيؤدى بها الى اعلان الحرب التجارية فيما بينها كما حدث عام ١٩٢٩م والتي ادت الى ازمة الكساد العالمية المعروفه ١٩٢٩/١٩٣٣
ولقد ساد جو المناقشات انذاك رأيين رئيسيين وهما :

١. رأى يدعو الى تطبيق وسائل معينة في التجارة الدولية ومغايرة الى السياسة الامريكية الجديدة والتي عرفت تلك الفكرة في وقتها " بسياسة المقابل بالمثل "
٢. رأى يدعو الى عدم اتخاذ اية اجراءات تجارية معاكسة للخطة الامريكية في ذلك الوقتت وذلك لان تطبيق " سياسة المقابل بالمثل " من شأنها ان تلحق ضررا بالجميع . وهذا كان رأى الاستاذ Dahrn Dorf الذى كان يشغل منصب سكرتير مجلس الوزراء لدول السوق الاوروبية المشتركة .

وقد اقترح " دارن دورف " آنذاك الى تعزيز الصلة بالولايات المتحدة والتشاور معها في تغيير بعض قواعد النظام النقدى الدولي وتخفيض حدة بعض القيود التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة وخاصة ماهو مضر بدول السوق الاوروبية المشتركة .

كما واقترح " دارن دورف " في حينه مناقشة مشكلة التمييز الجغرافي ومعالجة مشكلة الضريبة التي فرضتها الولايات المتحدة بنسبة (١٠٪) ... (١)

والذى جلب الانتباه في حينه وفي سياسة الولايات المتحده الامريكية تجاه السوق الاوروبية المشتركة ، هو انها قد اعلنت عن استعدادها على عدم تطبيق سياسة التمييز الجغرافي ضد المانيا الغربية فقط ...

---

1) Suddeutsche Zeitung Deinstag, 17 August, 1971, s.4.

ولو طبقت الولايات المتحدة سياسة التمييز الجغرافي كما ارادت لكانت نتيجة هذه السياسة هي " نهاية السوق الاوروبية المشتركة " وكان قبول المانيا الغربية الاقتراح الامريكي بخصوص عدم التمييز الجغرافي تجاها ، قد فسر وكأنه قبول المانيا الفكرة الامريكية والوقوف ضد رغبات السوق الاوربية المشتركة التي هي عضوا رئيسيا ومهما فيه .

ولو حاولت بعض دول السوق تخفيض قيم عملاتها كرد فعل للاجراءات الامريكية ، فان سياسة التوسع في فرض ضرائب جديده على استيرادات الولايات المتحدة من دول السوق ، ستجد لها صدى واسعا في الاوساط الامريكية الامر الذى سيجعل هذه السياسة ان تلعب دورا رئيسيا في تقرير مصير الاقتصاد الامريكي ولسنوات عدة . . .

ولقد تبادر الى الذهن في حينه السؤال التالي :

الى اى مدى كان قد تأثر الدولار الامريكي بنمط التجارة الدولية للولايات المتحدة ؟ ؟

وهل ان تأخر تجارة الولايات المتحدة وما ترتب عليها من تقسيم العمل وزيادة الانتاجية قد جعلت من الدولار الضحية السهله لها والتي ادت الى تدهور قيمته والتنازل عن مكانته المرموقه بين نقود العالم وفي كافة المجالات ؟ ؟

ومتى تستطيع الولايات المتحده تحقيق اهدافها كلية ؟

وما هي الفترة او المرحلة الزمنية المتوقع انتهاءها حتى تحقق تلك الاهداف ؟

والجواب على هذه الاسئلة هو :

طالما كان ولا زال العالم الغربي يسبح في خضم بحر متلاطم من المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية والتضخم ، فان الولايات المتحدة الامريكية ستبقى هي المستفيدة الوحيدة خلال فترة وجود هذه المحنة . وحتى أن يجد الغرب الرأسمالي نظاما نقديا موءقتا وحلولا لازماته المتلاحقة ، وحتى ان تستطيع دول الغرب تجاوز هذه المحنة والانتقال الى مرحلة النقاهة والشفاء فان الولايات المتحدة ستكون في وضع افضل من الاوضاع التي تسود اوروبا الغربية واليابان . .

والذى اثار القلق بين المراقبين لتطور السوق الاوروبية المشتركة وزاد من عوامل ضعفها تجاه السياسة الامريكية المتشدده في التجاره والمال ، هو دخول بريطانيا السوق المذكورة بعد معارضة شديده من فرنسا في حكم ديغول .

ان دخول بريطانيا الى السوق قد استدعى تغيير بعض قواعد انظمتها وان التغيير في تلك القواعد يعني تأخر معدلات النمو الاقتصادى لدول السوق وهذا ماحدث فعلا وكان اول ماتصدع في جدران هيكل السوق ، هو جدار التوازن والوحده الاقتصادية بين دول السوق . واستمرت مشكلة الوحده الاقتصادية والنقدية عالقه حتى عام ١٩٧٨/١٩٧٩م وعندها اتفق على الوحدة النقدية بين المانيا الغربية وفرنسا .

لقد كان ولا زال هنا مشكلة بل مشاكل تثار عند دخول عضو جديد في السوق الاوروبية المشتركه .

ومن هذه المشاكل واهمها : مشكلة التباين الاقتصادى والاجتماعي بين دول السوق من جهة والدول الاعضاء الجدد كبريطانيا واسبانيا واخيرا اليونان .

بالاضافة الى مشكلة التوسع في السوق وماتخلق من مشاكل ماليه واقتصادية .

ونتساءل الان عند الوضع التجارى والنقدى والاقتصاد القائم الذى يمثل طرفي النزاع الامريكي والسوق الاوروبية المشتركة ؟؟

ان خبراء الاقتصاد والمال والتجاره يتابعون ومنذ بداية السبعينات دراسة الاوضاع النقديه خاصة والتجارية عامة والتي يعانيي مشاكلها الغرب والولايات المتحدة . .

فالدولار الامريكي لا زال يعاني مشكلة تدهور قيمته والتي سببت للولايات المتحده والعالم الغربي وكذلك اليابان كثيرا من الاضطرابات النقدية المستمرة

كما وان دول الغرب الصناعية (الدول الصناعية العشرة الكبرى) هي الاخرى تعاني من مشاكل التضخم النقدى الامريكي بالاضافة الى مشاكلها الداخلية التي تسببت عن تدهور النظام الاقتصادى الرأسمالي في الاونة الاخيرة .

ومن الاخطار التي تهدد الاقتصاد الغربي والامريكي بالذات والى الحد الذى افقدته توازنه هي الحرب التجاريه التنافسيه بين اليابان والمانيا الغربية . وحتى تقطع الولايات المتحدة الطريق على مراحل المنافسة القائمة بين الالمان واليابانيين استمرت (والى حد التقاضي) في تخفيض قيمة الدولار وتدهور قيمته .

ومن الواضح ان) هناك حربا اقتصاديه شبه معلنه بين الولايات المتحدة واليابان من جهة وكذلك بين الولايات المتحده والسوق الاوروبية المشتركة من جهة اخرى . وعلى الرغم من تعاونهم في مواجهة الخطر الروسي الزاحف على افريقيا وجنوب شرقي آسيا الا انهم غير متوقفين عن مواصلة عمليات التحدى لبعضهم البعض في الاسواق النقديه وفي القضايا الاقتصاديه والولايات المتحدة تحاول الان بكل قوتها مواجهة الهجمة الالمانية اليابانية في الاسواق الدولية عن طريق تخفيضها الدولار وجعل سلعها رخيصة بالقياس للسلع الالمانية واليابانية . كما ان الولايات المتحدة لا تزال تعارض الوحدة السياسية لدول السوق الاوروبية المشتركة .

ان كل ما استطاعت تحقيقه الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة هو تأخيرها لارساء هيكل النظام الاقتصادى العالمي الجديد الذى تطالب به حتى الدول النامية ودول العالم الثالث كل ذلك تقوم به الولايات المتحدة انتظارا للوقت او الفترة - كما قلنا - التي خلالها وعندها تسترد مكانتها الاقتصادية الدولية . . ولكن كيف وان ارتفاع قيمة المارك الالماني والين الياباني لم يعيقا قوة الاندفاع والزخم الذى يتمثل في دا صادراتهما الدولية وعلى الرغم من ارتفاع قيمة المارك الالماني (١٥ ٪) مقابل الدولار ؟؟ .(١)

ومن الطريق ذكره هنا حول اعاقة بناء الوحدة السياسية الاوروبية من قبل الولايات المتحده الامريكية ، ان الجنرال ديغول قد لعب الدور الغير المباشر - ايام حكمه - في تأييد الولايات الامريكية وذلك لانه كان يرى : ان قيام الوحده السياسية الاوروبيه معناه الغاء دور فرنسا التاريخي في اوروبا وتسلم المانيا الغربيه زعامة الوحدة الجديدة بفعل قوة نظامها الاقتصادى وتفوقها التكنولوجي والادارى .

ولكن عندما جاء الرئيس " جيسكار ديستان " الى رئاسة الحكم تغير الوقت واتفق مع الالمان على تفاصيل اصدار عمله نقديه جديده ووضع مع الرئيس الالماني " شميدت " سلسلة من التشريعات المتعلقة بالعملة وطريقة عرضها

---

(١) جريدة السياسة الكويتيه الصادره يوم الخميس ٢٦/١٠/١٩٧٨م ، ص (٦)

للتداول ، اما الدعامة الرئيسية لهذه العملة فهو المارك الالماني والفرنك السويسرى وبقية عملات المجموعة الاوروبية .

ولكن ايضا هناك بريطانيا التي أصبح دورها في نهاية السبعينات يتمثل في عدم السماح لاوروبا ان تحرر من تبعية الدولار الامريكي وتوءمة الدولار النفطي والدولار الاوربي "الادرودولار .." وهذا ما ترتئيه الولايات المتحده وما اوعزت للانكليز القيام به . ولو خرج النقد الاوروبي الجديد من مرحلة التخطيط والتشريع الى مرحلة التطبيق فانه بلا شك سيغير الكثير من القواعد والمعادلات النقديه الدوليه السائده والتي تقوم قواعدها على قواعد واسس اتفاقية بريتون وودز الدولية لعام ١٩٤٤م.

ومن المعروف في عالم المال والاقتصاد : ان قوة العملة - اية عملة - تتوقف والى حد بعيد على الثقة في سلطة الدولة بقدر ما تتوقف على خصائص العملة نفسها والتي تبين بالارقام وضعها المادى ان كان يوحي بالثقة بها ام لا . . .

والدولار الامريكي يشكو فقدان الثقة بسلطة الحكومة الامريكية منذ عهد نيكسون والى عهد كارتر السيىء من الناحية الاقتصادية والتجارية والمالية . . ولهذا ليس هناك مايوحي بانه يعود الدولار الى سابق عهده وليس من المستبعد على الاطلاق ان يتحسن وضعه . . وهذا هو مصدر القلق . .

فالالمان يرون ان استمرار تدهور الدولار والى عهد كارتر - له اثران داخليان :

آ) انه سيلحق الاضرار بصادرات المانيا من الالات الفنية (التكنولوجية) في المستقبل كنتيجة طبيعيه لارتفاع اسعار السلع الالمانيه الناجم عن ارتفاع سعر المارك الالماني بالنسبة للدولار .

ب. ما سيؤدى اليه الامر من تخفيض في دخل المانيا من العقود التي تعاقدت عليها بالفعل وبالدولار . ونتيجة لعدم اهتمام الامريكان الجدى بالاوضاع التي وصل اليها الدولار والاقتصاد الامريكي ظهر

التحدى الالماني والياباني بشكل - ولو مستمر - رفض لتدخلها في التوسط لانقاذ الدولار والمحافظة على نسب التعادل له في السوق الدولية

ان عدم تدخل المارك الالماني الغربي والين الياباني في المحافظة على قيمة الدولار معناه نهاية الدولار وموته . .

ودول السوق الاوروبية المشتركة عن طريق الاتفاق الالماني الفرنسي قد ركزت كل ثقلها على خلق اكبر تكتل تجارى - مالي في العالم وحتى تبلغ هذا الهدف وتقف متحدية الوجود الامريكي ، وضعت خطة استراتيجية مالية اوروبية تقوم على انشاء منطقة من الاستقرار النقدى تستند الى ضبط اسعار الصرف للعملات الاوروبية والتحكم في مستوياتها وكذلك قيام صندوق نقدى اوروبي وبخصوص صلاحيات صندوق النقد الاوروبي فقد تصارعت فكرتان في تحديدها . وتلك الفكرتان هما :

١ . تحديد تقلبات سعر النقد استنادا الى سلة العملات الاوروبية . وهذه هي الفكرة الاولى .

٢ . تسعير احدى العملات استنادا الى اسعار العملات الاوروبية الاخرى حسب مانص عليه نظام (الثعبان) الشهير . والمقصود بنظام الثعبان هو : ترك كل طرف يحدد مسئولية تحديد نسبة صرف عملته .

والمشكلة في تحديد صلاحيات صندوق النقد الاوربي تتجسم اهميتها وتحديد مجال عمل الصندوق في الاجابة على السؤال التالي :

الى اى حد يمكن لصندوق النقد الاوروبي التدخل في الضغط لتأمين استقرار احدى العملات الاوروبية ؟؟

ومما لا شك فيه انه تلك الصلاحيات تثير مشاكل قد تكون في غاية التعقيد مستقبلا خاصة وانها تتعلق الى حد بعيد بالمشاكل السياسية التي تواجهها وستواجهها دول السوق الاروبية المشتركة . .

وعليه فان التحولات المهمة في سياسة السوق الاوروبية المشتركة والنزعة اوالنزعات التي تسيطر على افكار موجهيها تهدف في الظاهر الى اعطاء الطابع المالي والاقتصادى اهمية معينة الا ان و جوهر تلك الافكار والاهداف المترتبة عليها مستقبلا هي اهداف سياسة بحته . . .

واخيرا جاء الرد الحاسم على سياسة الولايات المتحدة المالية والتجارية على لسان " هيلموت شميدت " مستشار المانيا الاتحادية في تصريح له الى جريدة " الفايننشيال تايمز " اللندنية والتي اخذت تطبع اخيرا باللغة الالمانية وفي مدينة فرانكفورت الالمانية قوله :

لقد اتيحت لنا الفرصة المناسبة حالما رفعت بيننا التحفظات والحواجز التي اقيمت في طريق مسيرة الوحدة الاقتصادية والسياسية الاوروبية . وهذه الفرصة هي : دخول النظام النقدى الاوروبي الجديد مرحلة التنفيذ بعد ان تبناه المجلس الاوروبي في بروكسل في الخامس من كانون الاول لعام ١٩٧٨م .

وبصرف النظر عن عدول بعض الدول الاعضاء التي ستشارك في النظام الجديد - ويقصد بريطانيا وايطاليا - استطيع ان اعتبر ذلك فوزا حاسما لاوروبا .

كما وقد اتفق الاعضاء بقرار جماعي على خطة تستهدف :

عملية انتقال الموارد الى الاعضاء الاقل رخاء بحيث تصبح تلك الموارد في متناول اولئك الذين اختاروا العضوية الكاملة للنظام النقدى . .

واستطرد في تصريحه قائلا :

وبالنسبة لي كان عناصر الانحطاط التي ظهرت بجلاء داخل السوق في اعقاب انضمام " بريتون وودز " حافزا قويا على العمل لتأسيس النظام النقدى الاوروبي الجديد . .

وستستمر تلك العناصر مواصلة تأثيرها السلبي مع استمرار بعض الاعضاء خارج النظام وذلك يعتبر على المدى البعيد تهديدا للتجانس السياسي في اوربا بنفس المقدار .

ولكن ومنذ عام ١٩٧٢م عام الانهيار النهائي لنظام بريتون وودز ، اخذت تلك العناصر " ذات التأثير السلبي " تضمحل بشكل سريع . ونتج عن ذلك اتساع نطاق التبادل التجارى داخل بلدان السوق في التباطؤ حتى اصبح ابطأ من بقية العالم .

ويقول هيلموت شميدت . . . اننا سنخدع انفسنا اذا ما اعتقدنا بان الحل يكمن في العودة الى نظام بريتون وودز وذلك لان التجارب اثبتت على ان العودة الى النظام المذكور امر مستحيل . .

وصرح ايضا ..."ننا اعترفنا من قبل في قمة لندن الاقتصادية عام ١٩٧٧ " بان التضخم لايؤدى الى خفض البطالة ،بل على العكس انه من احد اقوى اسبابها .." (١)

من هذا التصريح يمكننا ان ندرك بسهولة ان دول السوق الاوروبية المشتركة وخاصة المانيا الغربية تسعى للتخلص من السيطرة الاقتصادية الامريكية المتمثلة بالانظمة النقدية والتجارية . وتسعى كذلك الى التخلص من النظام النقدى الذى ارتسمته اتفاقية بريتون وودز الدولية عام ١٩٤٤م وانشاء نظام اقتصادى جديد للعالم الرأسمالي مدعما بنظام نقدى غير الذى وضعت اسسه الاتفاقية المذكورة... وما قيام النظام النقدى الاوروبي الا دليلا على ذلك ولو انه سيخلق بقيامه شكلا من اشكال المواجهة العنيفة بين دول السوق الاوروبية المشتركة وعلى رأسها المانيا الغربية وفرنسا من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى .....

---

(١) المقال مترجم عن جريدة الفايننشيال تايمز اللنديه التي تصدر باللغة الالمانية في فرانكفورت ونقلته كذلك الى العربية جريدة السياسة الكويتيه في عددها الصادر يوم الاربعاء في ١٩٧٩/١/١٧م في الصفحه (١٧) .

٧. موقف الدول المنتجة للنفط والدول النامية من ازمة الدولار:

آ) لقد بدأ الدولار الامريكي يتدفق الى الاسواق النقديه الاوروبية واليابانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . ففي اوربا الغربية تدفق اليها الدولار الامريكي عند البدء بتطبيق مشروع مارشال لاعادة اعمارها واصلاح اقتصادياتها التي دمرتها الحرب وكذلك الحال مع اليابان .

واعيد فتح الاسواق الاوربية النقدية والمالية خلال الخمسينات واصبحت تلك الاسواق ذات تأثير كبير على حركة رؤوس الاموال المستثمرة في الاجال القصيرة والطويلة الامد . كما وازداد اثر المضاربات النقدية ومضاربات الاسهم والسندات واثر هذه كلها على النظام النقدى الدولي وكذلك على السيولة الدولية النقدية والمشاكل الاقتصادية .

كل هذا يدل على أن عمليات تدفق الدولار الامريكي الى الاسواق النقدية الاوروبية واليابانية قد بدأت وبالتأكيد قبل ارتفاع مستويات اسعار النفط المعلنة في الاسواق الدولية النفطية وقبل عام ١٩٧٣م ومابعده

اما من قام بعمليات النقل للدولار فهي الشركات النفطيه الكبرى والشركات الاخرى المتعددة الجنسيات وذلك عبر فروعها وشبكات اتصالاتها الدولية و تداخل مصالحها تارة وتضاربها تارة اخرى . . .

فمنذ بداية عام ١٩٧٥م كان خارج الولايات المتحدة حوالي (٥٠٠) مليار دولار امريكي موزعه بين مراكز الاسواق النقدية الكبيرة في اوروبا الغربية واليابان كزوريخ ولندن وباريس وفرانكفورت وطوكيو . . وكانت هذه الكمية الضخمة جدا من الدولار تتنقل بكل حرية وفي الاوقات والظروف المناسبة لتحقيق اكبر الارباح من جراء تنقلها والمضاربة بها في هذه الاسواق . .

وبتحقيق الارباح للمضاربين الكبار ازداد حجم هذه الكمية من الدولارات في الاسواق الاجنبية ودون ان يرجع الى الولايات المتحدة الا المقدار القليل منها ولاسباب عدة . . منها نظام الضرائب الامريكي على رؤوس الاموال المستثمرة في مختلف الاجال . . قلة الارباح المتحققه في الولايات المتحدة بالنسبة لما

هي عليه في اوربا واليابان وبقية اجزاء العالم وكذلك لعدم خلق منافسة بين الشركات الام وبناتها العاملات خارج الولايات المتحدة .. الخ ....

ثم جاءت العوائد النفطية خاصة في اواسط العقد السابع من هذا القرن لتزيد من حدة هذه المشكلة (مشكلة الدولار خارج الولايات المتحدة) طالما وان حجم العوائد المستثمرة في كل من اوربا والولايات المتحدة هو الاخر كبير وله تأثير مباشر وحساس في السوق النقدية والمالية والتجارية الغربية ومما زاد المشكلة تعقيدا هو ان اسلوب التصرف بهذه العوائد ماكان ولم يكن خاضعا لابسط القواعد الاقتصاديه . ولذا اطلقت على هذه الاموال او العوائد " بالعوائد الشاذة التصرف " (١) .

ولقد قدرت تلك العوائد في تلك الفترة بحوالي (٢٥-٣٠) مليار دولار هذا بالاضافة الى (١٤٫٧٥) مليار دولار بشكل سندات لوزارة المالية الامريكية و (١٠) مليار دولار قيمة الاسهم والسندات المستثمرة في الشركات الامريكية والوكالة الحكومية الامريكية (٢) .

وبظهور نظام النقد الاوروبي الجديد لدول السوق الاوروبية المشتركة على مسرح الصراع الدولي النقدى والمالي والاقتصادى ، اصبحت الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية وبالتحديد الدول التي لا زالت لديها الكثير من الفوائض والمستثمرة في الصناعات الاوروبية والامريكية ، اصبح وضع هذه الدول المالي والسياسي والاقتصادى يختلف عما كان عليه في بداية السبعينات وما قبلها .

فالصراع الاوروبي الياباني الامريكي في القضايا المالية والنقدية التجارية لابد وان يعكس اثره المباشر على الاوضاع الاقتصاديه والمالية للمجموعة الدول المنتجه للنفط وبالذات العربية منها وذلك طبقا لمبدأ تغيير الظروف .

---

١) جريدة السياسة الكويتيه : الصادرة يوم الخميس في ٢٦/١٠/١٩٧٨م في الصفحة السادسة .

٢) نفس المصدر السابق ص ٦

وعلى مجموعة الدول العربية ان تولي الاهتمام كله لهذه الظاهرة او بالاحرى لهذا التطور المهم في العلاقات الدولية . . .

وعليهم والحالة هذه متابعة تلك التطورات في المجال النقدى والمالي والتجارى ودراستها دراسة دقيقة وموضوعيه تتناسب واهميتها في عمليات التحول الاقتصادى الدولي . .

ان مسألة الالتزام الذى يكاد يكون مطلقا بالدولار كعملة دفع دولية لاسعار النفط الخام المعروض في الاسواق الدولية للنفط لا يبرر الواقع النقدى والمالي والدولي الاخذ بها بجدية . . وذلك لعدم وجود التزامات دولية مستمرة ازلية لتطبيق قواعد معينة نقدية كانت ام تجارية ام مالية .

فالتغيير مستمر طالما انه يتلاءم وواقع الدولة او الدول المعنية وطالما انه مبدأ السيادة الوطنية التي تعكس مفهوم المصالح العليا للدولة وهي الاساس في رسم العلاقات الدولية ايا كان شكلها ووسائلها واهدافها . . .

والدول العربية المنتجه للنفط جميعها عانت ولا زالت تعاني الكثير من مسألة الارتباط بالدولار واعتباره العمله الرئيسية لدفع العوائد النفطية .

فالانخفاض المستمر في قيمته لسبب او لاخر قد اضر الكثير بهم اقتصاديا ونقديا .

وليس امام الدول العربية المنتجه للنفط - وهي مصممة على ذلك فعلا ان تتخذ مجتمعة القرارات الشجاعة والصائبة تجاه هذه المشكله بحيث تستطيع المحافظة التامة على مصالحها الاقتصادية والمالية والتجارية والدولية والسعي بجد ومثابرة لتجنب ازمة الارتباط بالدولار قبل ان يستفحل امرها وقبل فوات الاوان علما بأن الثروة الوطنيه لا تخص في منافعها جيلا معينا بل هي ملك الجيل الحاضر والاجيال القادمه التي تنتظر الخير والنفع كنتيجة لنشاطات الاجيال الحاضرة في مختلف الميادين . . ان الجيل العربي الحاضر بكل طبقاته يتحمل امانة تاريخية واخلاقيه ودينيه تنوء من حملها الجبال الشامخات .

ومن غير المعقول ان يسترد الدولار قوته خلال الاعوام القادمه بعد ان وصل الى الدرجات الدنيا من الضعف والتدهور في قيمته كما وان سعر الصرف

لاية عملة مهما كانت قوتها يعتبر الدليل الواضح والمترجم الحقيقي لواقع ذلك البلد الاقتصادى . وواقع الحال في الولايات المتحده لايوحي بالثقة بالدولار حيث ان نسبة التضخم وقضايا الطاقة والمشاكل الاقتصادية الاخرى التي تعانيها الولايات المتحده وباستمرار لا تدعو جميعها الى التفاؤل من ناحية الدولار وتحسن اوضاعه مستقبلا .

وهذا التدهور المستمر في قيمة الدولار قد حمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك) منذ عام ١٩٧٨م خسارة قدرة بـ(١٥٪) من عائداتها النفطية نتيجة التضخم و (١٥٪) نتيجة تقلب اسعار العملات الاجنبية بما فيها الدولار .

ب) الـــدول النامـيـــة :

مما لا شك فيه ان الازمات المستمرة التي يعانيها النظام النقدى الدولي الذى هو وليد القواعد والانظمة التي صاغتها بنود اتفاقية بريتون وودز الدولية وما ادت اليه السياسة المالية والنقدية المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية من عدم استقرار في الاسلواق النقدية والمالية الدولية ، ومن انخفاض في قيم العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار الامريكي ومن المضاربات المالية والنقدية وضعف السيولة النقدية الدولية . . كل هذه العوامل مجتمعة قد خلقت اثار سيئة جدا على اقتصاديات الدول النامية ودول العالم الثالث والى المستوى الذى اثقل هياكلها وقواعد انضمتها الاجتماعية والسياسية والى المرحلة التي باتت فيها هذه الدول تشكو العجز التام في اى اصلاح اقتصادى على الرغم من مساعيها المتواصلة في اقتحام معاقل التخلف والانحطاط الاقتصادى والاجتماعي

اما تلك الاثار السيئة التي تعانيها الدول النامية والتي ترتبت على الازمة النقدية الدولية في اقتصادياتها فهي :

آ . الانخفاض المستمر في قيم احتياطياتها النقديه وخاصة الدول المنتجة للنفط بسبب عدم استقرار النظام النقدى الدولي وبسبب عدم ثبات قيم العلاقات الاجنبيه الرئيسية كالدولار .

ب . تعرض تجارة الدول النامية الدولية الى المخاطر بسبب عدم استقرار التجارة الدولية وخاصة عدم استقرار اسعار السلع والمواد الاولية الداخلة في التجاره الدولية . كالنحاس والقطن والسكر والقهوة والشاى والموز . الخ

جـ . بسبب ارتفاع اسعار السلع المصنعه والمستورده من الدول المتقدمه صناعيا استوردت كذلك هذه المجموعه الفقيرة من دول العالم التضخم بكل ما فيه من مساوىء اقتصادية واجتماعية .

د . قلة المساعدات الدولية التي تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة اقتصاديا ، وكذلك من المؤسسات الدولية المخصصة لهذه الاغراض كصندوق النقد الدولي .

ومن الواضح وليس هناك ادنى شك في ان الدول المتقدمة صناعيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تبغي الخلاص من الازمة النقدية عن طريق الضمانات المدعمه بكثير من المرونه المقدمه للنظام النقدى الدولي . فاذا كان هذا مسعى الدول المتقدمه صناعيا واقتصاديا فانه والحالة هذه يكون من مصلحة

الدول النامية ومن باب الاولى ان تضمن وتؤيد مثل هذه المحاولات حتى تكون اكثر استقرارا واسرع تقدما نحو اهدافها الملحة في الاقتصاد والاجتماع.

وعليه فان اى اصلاح اقتصادى اومالي اونقدى تسعى الى تحقيقه الدول المتقدمة اقتصاديا يوجب ان تاخذ هذه الدول بنظر الاعتبار ظروف وواقع الدول النامية ودول العالم الثالث لكي تساعد على تطورها اقتصاديا واجتماعيا ... على شرط ان تضمن الدول المتقدمه معالجة المشاكل التي تعانيها الدول النامية وتعمل على تطور كياناتها الاقتصادية والاجتماعية بحيث تجنبها الكثير من المشاكل وخاصة مايتعلق بانظمتها النقدية .

فضمان النمو الاقتصادى المتزن ذى الاستمرارية الذاتيه هو الوسيلة الصحية لسد كافة الثغرات التي تحول دون تطور الدول النامية .. فمن سيولة نقديه دولية كافية والى تحرير التجارة الدولية من قيود الاستيراد والتصدير والضرائب والرسوم الكمركيه المرتفعه النسب الى ضرورة منح الحرية الكافية لحركة رؤوس الاموال الدوليه الى تقييد عمليات المضاربه في رؤوس الاموال القصيره الاجل في الاسواق المالية الدولية الى التعويضات العادلة لواجب دفعها للدول النامية من جراء التخفيضات المستمرة في قيم العملات الاجنبيه الرئيسية في الاسواق النقديه الدوليه الى منحها المساعدات المالية الكافية .. كل هذه المؤشرات لو طبقت عند التعامل بين الدول الغنية والفقيرة على النطاق الدولي لامكن ازالة الكثير من عوامل التخلف التي تشكو منها تلك المجموعة من دول العالم ولامكن كذلك تحقيق العدالة والمساواه في توزيع الدخول والى حد بعيد ولازيل الكثير من اسباب عدم التفاهم وسوء النيه السائد، وللاسف بين الدول المتقدمه والدول المتاخرة (النامية) .

الحلول والمقترحات لاصلاح نظام النقد الدولي المعاصر

لقد تمكن النظام النقدى الدولي ان يتجاوز الكثير من المشاكل التي اعترضته عند تطبيق بنوده الممثله في نظام بريتون وودز ولو بصورة موءقته . . .

وكان اكثر ما نوقش من المشاكل المتعلقه بالنقد والتجارة الدولية ، هي مشكلة السيولة النقدية الدولية ومشكلة العجز في موازين المدفوعات لاغلب الدول المتقدمة اقتصاديا وبصورة خاصة الولايات المتحدة الامريكية .

والغرابة في الموضوع حقا انه عندما كانت المناقشات تدور حول مشكلة السيولة النقدية والعجز في ميزان المدفوعات لبعض الدول . . . لم تتعرض اتفاقية بريتون وودز الدولية الى اية نقد كما وان الدول المتقدمه لم تتعرض عند مناقشاتها لتلك المواضيع الى اتفاقية بريتون وودز ولا الى القواعد التي انبثقت عنها في مجال التنظيم للنقد الدولي والسيولة النقدية الدولية . .

وعلى العكس كان الجدل يدور على الغالب حول مشكلة تطبيق (قاعدة الصرف بالذهب) ؟ . .

ومن المشاكل التي اثيرت في كثير من المناقشات الدولية النقديه تلك التي كانت تتعلق بالرصيد الذهبي الدولي . وكانت تدور على النحو التالي : " في الوقت الذى يلاحظ فيه ما يفهم منه بان هناك اتجاها تضخميا بسبب تطبيق قاعدة الذهب . . نجد ان النظام الاخر (غير قاعدة الذهب) قد خلق هو الاخر مشكلة العجز وقلة في السيولة النقدية . ففي عام ١٩٦٣م نوقشت مشكلة السيولة النقدية في موءتمر الدول العشر الصناعية واتفقوا في حينه على تنظيم سياسة اقراض معينه لمعرفة مدى امكانية السيولة النقدية الكافية للدول المذكورة في تجنب المشاكل النقدية والتجارية .

وفي عام ١٩٦٧م اعيد مناقشة مشكلة اصلاح النظام النقدى في موءتمر ريودى جانيرو وكانت هنا وجهتا نظر سادت جو المناقشة :

<u>اولهما</u> : دعت الى تثبيت وتدعيم النظام النقدى الدولي المعاصر .

<u>وثانيهما</u> : دعت الى فرض رقابة شديدة عند التوسع في السيولة النقدية .

اما مشكلة التضخم فقد اقر المؤتمر بامكانية السيطرة عليه باتباع سياسة مرنه في سعر الصرف للدول الاعضاء في الصندوق .(١)

اما السبب الذى جعل الاهتمام منصبا على مشكلة السيولة : هو التوسع الذى حصل في التجارة الدولية والذى سبب بدوره مشكلة العجز في حصيلة النقد الاجنبي اواية وسيلة للدفع دولية معترف بها لتمويل التجارة الدولية .

واسباب العجز في السيولة النقدية الدولية تمثل في :

١ . العجز او الخلل في موازين المدفوعات الكثير من الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية . هذا من جهة كما وان الفائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول كالمانيا الغربية واليابان كان عاملا لحدوث مثل ذلك الخلل .

٢ . عدم توفر الشجاعة والجرأة الكافيتين لدى الدول المتقدمه لمواجهة مطلق العجز في ميزان مدفوعاتها وعدم محاولتها التخلص من هذه المشكلة كلية .(٢)

٣ . ولغرض المضاربة في رؤوس الاموال القصيرة الاجل للحصول على اكبر ربح ممكن في اسواق النقد الدولية وذلك بسبب اختلاف مستويات الاسعار واسعار الصرف للعملات الاجنبية الرئيسية خاصة .

وقد حاولت الدول المتقدمة اقتصاديا ذات الانظمة النقدية المتطورة ، تطبيق سياسة التعويم لبعض العملات الجيدة كالمارك الالماني والين الياباني للتخلص من مشكلة السيولة اولا وكمحاولة لانقاذ الدولار الامريكي ثانيا ... الا ان هذه السياسة النقدية قد اثبتت هي الاخرى عجز النظام النقدى الدولي المعاصر في معالجة الازمات النقدية التي عانى منها الكثير ولا يزال يعاني الامرين ..(٣)

---

1) International Monetary reform and cooperation for Development, M.N. N.Y. 1969, p.23-24.

٢) الدكتور رفعت المحجوب : موقف الدول الاخذ في النمو في اصلاح النظام النقدى الدولي المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد ١٢-١٥ نيسان ، ١٩٧٥ ص(١-٣) .

٣) تعني السيولة النقدية : قابلية الموجودات على التحول السريع وبسهولة تامة الى اشكال اخرى مقبوله في المدفوعات الدولية قبولا دوليا . وعادة ما تكون هذه الاشكال الاخرى المقبولة قبولا عاما هي الذهب واحتياطيات الصرف الاجنبي المتداول دوليا .
انظر حول الموضوع : الدكتور عبدالمنعم السيد علي : دراسة في تطور نظام الصندوق الدولي المعاصر : مجلة الادارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص (٨٣-٨٥) وص (٩٧-٩٨) .

ان تواجد عجز في السيولة النقدية الدولية ، يفهم منه جليا : بأن اتفاقية بريتون وودز النقدية قد فقدت قدرتها على التنظيم وعدم امكانيتها في الوقت الحاضر والمستقبل مجارات التطورات النقدية والاقتصادية الدولية (١)

والان لنستعرض بعضا من الخطط والاراء التي طرحته كحلول لاصلاح النظام النقدى الدولي . وهي حلول اكثر ماعبرت عن حالات معينه لتجاوز مشكلة معينة في ظرف معين . . فهي والحالة هذه لم تصل كلها مرتبه النضوج والحل المقبول نظريا وعمليا (تطبيقيا) وبدليل انها ان قبلت من طرف معين او اطراف معينه اخرى ، فانها رفضت من قبل الاطراف الاخرى لاختلاف وجهات النظر الممثلة في فلسفة الحكم والهياكل التي يعتمد عليها نظام حكم عن آخر وان ارتضو جميعا بالرأسمالية نظاما .

١) اقتراح " خطة " تريفن : Triffin

في عام ١٩٥٧ صدر للاقتصادى الامريكي المعروف Triffin كتابا باسم " اوروبا والنقد الرخيص " Europa und Das Geld Schamassel تعرض فيه الى مشكلة السيولة النقدية الدولية والى مشكلة التضخم .

كما وهاجم فيه قاعدة الذهب واعلن عن . عدم صلاحيتها في خلق التوازن في موازين المدفوعات كما اكدت على ذلك اتفاقية بريتون وودز النقدية الدولية .

ولقد اعتقد " تريفن " انه : من الضرورى انقاذ النظام النقدى الدولي باصلاح قواعد صندوق النقد الدولي التي أمست غير منسجمة مع التطورات الجدية في عالم النقد والمال والاقتصاد والتجارة . . .

ولقناعة " تريفن " التامة بعجز النظام النقدى والقواعد التي يستند عليها والمثبتة في بنود اتفاقية بريتون . . . . اقترح :

تحويل صندوق النقد الدولي الى " مصرف مركزى مثالي Super zentral Bank " يكون من اختصاصاته حق اصدار اوراق مالية دولية International noten ليس لها اى ارتباط برصيد احتياطي ذهبي للدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي " I.M.F. " كقاعدة او وسيلة لخلق السيولة النقدية . (٢)

1) Das Wahrungs system der westlichen welt, 1969, S.77, Die zeit, Deutsche Zeitung, Hamburg, Nr.36, Freitagden, 27 August 1971, S.20.

2) F.A. Lutz: Das problem des Internationalen wits chaftlichen gleichgewicht, 1963, S.52-53.

وعلى الدول الاعضاء في الصندوق ان تتحمل جميعها مسؤلية محددة ومعينة عند التعاون فيما بينها في المواقف او الحالات التي تتطلب خلق سيولة نقدية دولية (عن طريق الاوراق المالية الغير المضمونه بالذهب) .(١)

ان ما اراد تريفن تحقيقه عن طريق اقتراحه " خطته " هو : خلق زيادة عامة ومحدده في السيولة الدولية النقدية وتحويل الاحتياطات النقدية الدولية الرئيسية كالدولار الامريكي والجنيه الانكليزى الى صندوق النقد الدولي بشكل تدريجي ، ولو حصل لهذه الفكرة " الخطة " الظهور والتطبيق كقاعدة عامة للاصلاح ، لاستطاع الاعضاء في الصندوق الاحتفاظي بنسب متزايده من احتياطاتهم الدولية بشكل ودائع لدى الصندوق .

وحتى تتحقق فكرة " تريفن " اقترح في الوقت نفسه :

ان يحتفظ كل بلد بما لا يقل عن (٢٠٪) من احتياطاته بشكل ودائع . وان يتم ضمان هذه الودائع ضد التخفيض وان تحصل على فوائد .

وبهذه الطريقة ميز تريفن بين تلك الاحتياطيات وخصص الاعضاء الغير المضمونة عن الذهب الذى لا تدفع عليه فوائد .

وبهذه الوسيلة سيعمل صندوق النقد الدولي . وبعمله هذا يكون وكأنه اصبح بنكا دوليا مثاليا وكحقيقة واقعه مسلم بها له القدرة على ضم الودائع المشتقه التي خلقها الى الودائع الاصلية عن طريق القروض التي يمنحها الى اعضائه ..(٢)

---

(١) لقد حاول كينز - قبل تريفن - في عدم الاخذ بنظام الصرف بالذهب وتطبيقه كقاعدة يستند عليها النظام النقدى الدولي المعاصر .. بل أن كينز قد نصح في حينه بتطبيق ماعرف : Ban-Cor-geldes

انظر حول الموضوع كتاب :

F.A. Lutz: Das Problem des Internationalen wirtschaftlichen Gleichgewicht, tubingen, 1963, S.45 ff.,

(٢) الدكتور عبدالمنعم السيد علي : نفس المصدر السابق ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص(١٢٠)

٢) خطة السير " روى هارود " : Sir Roy Harrod

وفي عام ١٩٥٨ اقترح السير " روى هارود " خلق اوراق ماليه ذات قوة وسلطة دولية في خلق القروض المناسبة لكل الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي . .

واقترح كذلك رفع اسعار الذهب . . مع خلق او تواجد سعر تعاوني جديد بين الدولار والذهب غير السعر المقرر والمعمول به آنذاك (١) . .

وقد اقترح كذلك ان تكون الاوقيه من الذهب الخالص (الاونس) تعادل (١٠٠) دولار . . وهذا يعني تخفيض قيمة الدولار الى نسبة كبيرة وهذا مالم ترض به الولايات المتحده في حينه (٢) .

اما السبب الذى دفع السير هارود لتقديم خطته هذه . . هو خطر الكساد الذى لاحت بوادره في الخمسينات والذى ادى الى خلق عجز كبير في وسائل الدفع المتعارف عليها انذاك بما فيها الدولار الامريكي (٣) .

وعلى سبيل الافتراض ليس الا : انه لو اخذ باقتراح السير هارود كوسيلة للتغلب على ازمة الدولار والنظام النقدى المعاصر ، لاحدث في رأى الكثيرين - ضجة كبيرة لدى الدول الصناعية الغربية الكبرى وذلك لدعوته الصريحه الى التعامل بالذهب واعتباره الاحتياطي الوحيد لنقود العالم . . والابتعاد كلية عن الدولار مع تجريد هذه العملة من كل المزايا التي تمتعت بها بموجب اتفاقية بريتون وودز .

---

1) F.A. Lutz : Das Problem des Internationalen Gleichgewicht, Tubinyen, 1963, s.46.
Das Wahrungs system des westlichen lander, S.32-33, und S.78.

2) Haberler : Money in the International Economy, London,1969, p.53,
Die Zeit, Freitag, Nr.35, 1971, S.20.

3) Haberler, p.37, F.A.Lutz, p.54.

وانظر عبدالمنعم السيد علي : دراسة في تطور النظام النقدى المعاصر ، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد الاول ١٩٧٧ ، بغداد ، ص (١٢١)

ان افتراض هذا يدعو هو الاخر الى الغاء اتفاقية بريتون وودز والتعويض عنها بالعودة الى قاعدة الذهب .(١)

ان التبريرات والحجج التي قدمها كل من " تريفن " والسير هارود في خلق مثل تلك النقود والاوراق المالية لغرض التوسع في التجارة الدولية كانت تقوم على الفرضية التالية : " بالنسبة للرجل المالي والمنتج ، يفترض ان يكون لديهما رصيدا احتياطيا خاصا للمعاملات " Transaktion Kasse وذلك لانجاز المعاملات الخاصة والانية ..

وكذلك الحال بالنسبة للبنوك التجارية ، يجب ان يكون لديها هي الاخرى ارصدة كافية وخاصة بها لانجاز معاملاتها الخاصة والملحة كاحتياطي للطوارئ وبالتحديد عند ارتفاع مستويات الدخول وعند ازدياد نسب المعاملات التجارية والمالية التي تقوم بها في السوق المالية والتجارية .

أما نصيب ذينك الاقتراحين من الواقع والتطبيق العملي .. نجدهما غير عمليين ومن الصعب الاخذ بهما كأسس وقواعد معينه لاصلاح النظام النقدى المعاصر .. حيث لو تصورنا ان الميزان التجارى لمجموعة من الدول كانت في وضع متوازن .. وفي وضع كهذا تستطيع تلك المجموعة من الدول التوسع في معاملاتها التجارية وعلى النطاق الدولي دون

---

(١) بين اتفاقية (نظام) بريتون وودز وقاعدة الصرف بالذهب كثيرا من الشبه .. الا أن هناك اختلاف مهما بين النظامين ينصب في التلقائية التي تحدث في التغيرات الاقتصادية اللازمة في بلد ما والذى يعاني عجزا في ميزان مدفوعاته ، او فائضا فطبقا لقاعدة الصرف بالذهب وعند حدوث عجزا ما في ميزان المدفوعات لبلد ما ، فان البلد المذكور سيطبق سياسة انكماشيه في الاسعار والدخول والاستخدام وكذلك في عرض النقد وذلك لفقدان جزء من احتياطه الاجنبي (الذهب) اما اذا كان لديه فائضا فانه سيطبق سياسة توسيعيه . اما في نظام الصندوق وطبقا لاتفاقية بريتون وودز فان تصحيح الخطأ او الخلل في ميزان المدفوعات ليس تلقائيا ، بل يخضع لتوجيه السلطات المختصه وتحكمها بهدف تحقيق التوازن الخارجي المطلوب .

الحاجة الى خلق رصيد لسد العجز حيث لاعجز هناك .. اما العجز والديون المؤقته فمن الممكن سدها او توازنها عن طريق القروض التجارية المعمول بها بين الدول والمطبقة في الوقت الحاضر على المستوى الدولي وعن طريق حركة رؤوس الاموال الدولية وكذلك عن طريق تخفيض معدلات الفوائد المحددة على النقود .(١)

وفيما لو طبقت فكرة السير روى هارود لمعالجة مشكلة النظام النقدى الدولي وانقاذ الدولار من الازمة التي وقع فيها .. فانه يعني العمل على تطبيق سياسة تضخمية وهي السياسة التي يعاني مشاكلها النظام الراسمالي المعاصر ويحاول التخلص منها اوعلى الاقل تجنب مشاكلها ..

٣) اقتراح (اوثمار ايمنكر) Otmar Emminger

واقتراح "اوثمار" يقوم اساسا على تطبيق سياسة معينة عرفت في حينها بسياسة سعر الصرف المرحلي التغيير " Crawling Peg Policy او ماتعرف ايضا Self-adjusting policy اى سياسة التعديل او التكييف الذاتي " او سياسة سعر الصرف القابل للتعديل او التكييف " .

وخلاصة فكرة "اوثمار ايمنكر" والذى كان "نائبا لرئيس البنك الاتحادى الالماني الغربي" . هي تصحيح او تثبيت التوازن في موازين المدفوعات بدلا من تطبيق سياسة التعويم التي طبقتها المانيا الغربية عدة مرات .. وذلك كلما ظهرت مشكلة او ورطة اقتصادية دولية Delima-case وبالذات كلما اصاب الدولار الامريكي انتكاسا مافي قيمته ...(٢)

---

١) في بداية الستينات اخذ السير روى هارود يتخلى عن فكرته تلك وبدأ يقترب في افكاره وارائه المتعلقه بازمة النظام النقدى الدولي بافكار واراء "تريفن" الداعية الى عدم الاخذ بقاعدة الصرف بالذهب .

٢) Money in the International Economy, p.16.
من التطورات التي طرأت على النظام النقدى الدولي .. بعد انتهاء امكانية تحويل الدولار الى ذهب .. ان كان من بين (١٢٠) دولة التي استعرضت صندوق النقد الدولي تطورات عملاتها .. كان هناك (٢٥) دولة منها الدول الرئيسية قد طبقت سياسة التعويم لعملاتها و(٤٥) دولة طبقة اسلوب التقلبات الواسعة في سعر الصرف وذلك خلافا لبنود اتفاقية بريتون وودز .
انظر حول الموضوع : طارق الهميص : الموارد المالية العربية ، المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد (١٢ - ١٥ نيسان) ١٩٧٥ . ص (٩)

ورأى " اوثمار ايمنكر " هذا مأخوذ في حقيقته عن نظرية معروفة للاقتصادي الالماني المعروف " Lipper "

ولقد شرح " ليبفر " نظريته النقدية في نموذج عرف بأسمه " نموذج ليبفر " Lipter modell " والذى عرف هذا الاخير " بسياسة التقلب المرحلي لسعر الصرف " Limitierte stufen flexibilitat

وتقضي هذه السياسة بتعهد الدولة على عدم التوسع في مجال تقلب " حركة سعر الصرف بأكثر من (٢٪) عند حد التعادل السابق وبفترات زمنيه متساويه ومتعاقبة كالسنة مثلا . .

ولغرض تغيير حد التعادل Paritat anderungen يجب على الاقل ان تمر سنه حتى يتم التغيير المرحلي المطلوب لسعر الصرف . . . وهكذا بالنسبة للتغيير الثاني والثالث .(١)

ومن الذين عارضوا تطبيق قاعدة " سعر الصرف الثابت " واعلنوا الخروج عليها هو رئيس صندوق النقد الدولي لعام ١٩٦١ والمدعو " Per jacobssoni "

وقد عزز معارضته باقتراح دعي فيه الى الترخيص باصدار قروض مضمونه برصيد نقدى . (c) Kredit gewahrung des Fonds

وحجته في دعواه : " انه لو ازدادت حدة المضاربة في العملات الاجنبية في الاسواق الدولية (البورصات) ، فستكون وظيفة صندوق النقد الدولي لا تتعدى كونه عامل مهدى " او وكانه رجل اطفاء في عالم النقد المتأجج ".

---

١)(انظر مجلة الجامعة المستنصرية ، العدد الاول ، السنة الاولى ، بغداد ، ١٩٧١م ص (٣٦٧ - ٣٦٨)

2) Daswahring des westlichen welt, p.50,
Alexender lamfolussy : The Role of Monetary Gold over the next ten years, The per jacobsson Fundation, 28, Spt.1969, The Great Hall-International Monetary Fund,p.10-33.

وكذلك : طارق الهيمص : الموارد المالية والنظام النقدى الدولي ١٩٧٥ ، ص (٨)

٤ . مشاريع وحدة الاحتياط المركبة : Composite Reserve Unit

وهذه "الخطة" او الوسيلة لاصلاح النظام النقدى المعاصر تقوم اساسا على خلق وحدة احتياط غير قابلة للتحويل الى ذهب الا انها مقبولة قبولا عاما وعالميا في التسويات الدولية بين السلطات النقدية المختصة . اما من يقع على عاتق خلق مثل هذه الوحدة الاحتياطية : فهم الاقطار الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والمانيا وفرنسا وانكلترا او اليابان . وعلى هذه الدول ان تقبل هذه الوحدات الجديدة مقابل عملاتها في التداول . . . وهي بذلك تضمن قبولها كاحتياطيات دولية ولما كانت هذه الوحدات قبل قابلة للتحويل الى ذهب فقد تكفل ضمانها "بمنحها صفات معينة" تدل على انها كالذهب المثيل له . . ولكن دون ان ترتبط هذه الوحدات وعمليات نموها بمقدار المعدن الذهبي الموجود لدى السلطات النقدية حيث انها توزع طبقا لنسبة محددة من الاحتياطيات الذهبية القائمة ، وبشرط ان تكون هذه النسبة موجوده بين جميع الدول . . اما اذا حصل تدخل اعتيادى في اسواق الصرف للعملات الاجنبية فان تلك الحصص المحدده ، ستتغير نسبتها في الاحتياطي الذهبي الدولي وبشرط ايضا عدم السماح باستعمال الوحدات الجديدة في حالات التدخل المذكور ولكن عند اتمام التسويات ستكون هناك تغييرات في نسب الوحدات الجديدة الى الاحتياطيات الذهبية لدى كل قطر . . .

وتستمر هذه التغيرات حتى تعود النسبة الموحده بين الذهب ومجموع الوحدات الجديدة في النظام الجديد الى مستواها المرسوم لها والمحدد بالنسبة لكل الاقطار وبهذه الطريقة تحصل بعض الدول على الذهب الذى خسرته مقابل نفس المقدار من الوحدات الجديدة . في حين تفقد الدول الاخرى بعض الذهب الذى حصلت عليه مقابل نفس المقدار من الوحدات الجديده ايضا الى ان تعود نسب التعادل الى ما كانت عليه في البداية . (٢)

---

(١) الدكتور عبد المنعم السيد علي : دراسة في تطور نظام صندوق النقد الدولي المعاصر مجلة الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٧م ، العدد الاول ص . (١٢٠ - ١٢١) .

٢) نفس المصدر السابق ، ص (١٢٢)

ولنعد الان الى مشكلة التضخم والاراء التي قيلت حولها وعلاقة هذه المشكلة بالنظام النقدى الدولي المعاصر . . فسنجد ان الاقتصادى النقدى الالماني المعروف " البرت هان" Albert Hahn قد اعتقد : بان التضخم النقدى واقع لا محالة اذا ما طبقت قاعدة الرصيد الذهبي . . . وهذا شيء طبيعي - على حد زعمه - طالما ان وسائل تحديد وتقييد انتاج الذهب غير كافية وفعالة . .

اما الاقتصادى الفرنسي المشهور Jaques Rueff فقد اعتقد هو الاخر بان الاحتياطي من العملات الاجنبيه يخلق من الناحية التطبيقية اثرا مضاعفا في توسيع قواعد الاقراض وذلك عندما تكون الموجودات من الاحتياطي النقدى لبلد ما ليست ممثلة بأوراق ماليه وطنية ، بل بشكل احتياطي من النقد الذهبي لدى الدول الصناعية الكبرى .

ان مثل هذه الموجودات من الاحتياطيات النقديه ستؤدى بلا شك الى التضخم النقدى . . وللتخلص من مشكلة التضخم- وهنا يعارض في رأيه فكرة الاقتصادى الالماني " البرت هان " يقترح اروئيف " بالعودة الى قاعدة الذهب . . .

ولكن مسألة العودة الى قاعدة الذهب كما قلنا - وبكامل شروطها وقواعدها ، لا تضمن على الاطلاق تجنب مشكلة التضخم على النطاق الدولي . . فكيف اذن التخلص منها اطلاقا ولكن وعلى العكس وعند تطبيق قاعدة سعر الصرف الحر التقلب تختفي مسببات التضخم .

فمن هذه الخطط والاقتراح كلها والتي كان الغرض منها انقاذ النظام النقدى الدولي من مشاكله المستعصية ، نلاحظ وبوضوح وكأن المشكله التي خلقت كل هذه المشاكل للنظام المذكور تنحصر في قواعد صندوق النقد الدولي والذى استمد اسس وقوة سلطته من بنود اتفاقية بريتون وودز الدولية . .

لقد كان من اهداف صندوق النقد الدولي : هو تطبيق نظام متعدد الجوانب للمدفوعات الجارية والقضاء على قيود التمويل الخارجي التي تعيق نمو وازدهار التجارة الدولية . .

ولتحقيق هذا الهدف نصت بعض بنوده على عدم فرض قيود على المدفوعات الجارية دون حصول موافقة الصندوق .

كما ونصت بعض بنوده ايضا على عدم ممارسة سياسة التمييز في مجال التعامل بالعملات واسعار الصرف عدا ما هو سائد في فترة الانتقال والتي يوافق الصندوق على استمرار العمل بها . وحتى عام ١٩٧٣م تحررت (٣٢) دولة من قيود الانتقال (١) .

وعندما انشىء الصندوق عام ١٩٤٤ ليطبق نظام بريتون وودز وعندما بدأ اعماله عام ١٩٤٧م كان هدفه ايضا : خلق نظام نقدى دولي يقوم على مبدأ " سعر الصرف الثابت" والتي عرفت وتعرف باسعار التعادل " Par Values " بين العملات المختلفة للاقطار الاعضاء في الصندوق المذكور . .

ان هذا الهدف لم يكن الغرض منه تجميد اسعار التعادل للعملات الاجنبية بقدر ما كان يهدف الى منع التقلبات الغير المعتدلة في معدلات اسعار الصرف . بالاضافة الى منع التخفيضات التنافسية في اسعار الصرف للعملات المختلفة (٢) .

ومن هذا ندرك ان صندوق النقد الدولي ومنذ نشأته حاول جاهدا تجنب كل الخصائص الغير الملائمة والتي تضمنتها نظم الصرف السابقة على نشأته مع الحفاظ في الوقت نفسه على ما فيها من محاسن ومن المحاسن التي تمسك بها الصندوق والتي كانت ذات اهمية بالغة هي خاصية الاستقرار في قاعدة الذهب وسهولة عمليات التكييف ومرونة الاسعار الصرف المرنة مع الاستخدام الانتقائي لانواع متعدده من الرقابة عند استعمال نظام الصرف المقيد او الغير المرن .

ومع كل هذه الايجابيات التي ظهر بها النظام النقدى الدولي " نظام بريتون وودز " الا أن بوادر التدهور والانحطاط في قواعده قد اخذت تظهر واضحة منذ عام ١٩٦٧ وذلك عندما انخفض الجنيه الاسترليني بنسبة (١٤٫٣ ٪) .

وفي عام ١٩٦٨ ولاول مره اغلق سوق لندن للذهب ابوابه ولمدة اسبوعين . وظهر على اثر ذلك سعرين للذهب : احدهما الذى عرف بالسعر الحر والذى لم يكن للسلطات الرسمية اى اثر او دور في تحديد مستواه . كما واقتصر التعامل في هذا السعر بين البنوك المركزية فقط . وفي حينه تعهدت البنوك المركزية ايضا (وكانت سبعة بنوك) على عدم شراء وبيع الذهب من السوق الحرة .

---

(١) طارق الهميص : الموارد العربية والنظام النقدى الدولي ، بغداد ١٩٧٥ ، ص(٥) ،
"IMF" 25 report on exc hange restriction 1974

(٢) د . عبدالمنعم السيد علي : دراسة في تطور النظام النقدى الدولي المعاصر ، مجلة الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، بغداد ١٩٧٧م ، ص (٨٦) .

وفي عام ١٩٦٨ ايضا حدث لاول مرة تعديل جد مهم في بنود نظام الصندوق " نظام بريتون وودز" . وذلك التعديل تمثل في تطبيق مبدأ " حقوق السحب الخاصة The special drawing rights والذى خول بموجبها الاعضاء اصدارات جماعية من النقد تحل محل الدولار .(١)

وبتطبيق هذا المبدأ ، أمكن خلق سيولة نقديه دولية جديدة وذلك عن طريق توسط نظام مدفوعات جديد يمكن بواسطته شراء مايستطيع الاعضاء شراؤه من النقد الاجنبي فحقوق السحب الخاصه اذن : هي عبارة عن نوع من انواع الذهب الورقي الذى يمثل نقدا دوليا يقوم على اساس من التعاون والثقة الدولية المتبادلة .

ولقد تجددت نشاطات صندوق النقد الدولي بشكل حسابين مستقلين : احدهما يدعى بالحساب العام The general account والذى تسجل فيه جميع عمليات ومعاملات الصندوق الحالية بما في ذلك بيع العملات الى الاقطار الاعضاء . وثانيهما يسجل فيه كل العمليات والمعاملات المتعلقه بحقوق السحب الخاصة .(٢)
"The special drawing account"

وكان السؤال يدور في حينه حول الكيفية التي يتم بموجبها الانتقال من الدولار الى حقوق السحب الخاصة . . وهل ان عملية الانتقال تكون اجبارية ام اختيارية ؟؟ .(٣)

وعليه فان مايفهم عن حقوق السحب الخاصة هي كونها ليست تسهيلات ائتمانيه ولا هي كذلك تمثل جزء من مجموعة الموارد ، بل هي مجرد التزام بقبول حق السحب من عضو آخر مقابل مقدار معين من عملة قابلة للتحويل .

---

١) طارق الهميص : الموارد المالية العربية ونظام النقد الدولي ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص (٥)

٢) الدكتور عبدالمنعم السيد علي : دراسة في تطور صندوق النقد الدولي المعاصر ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٧ ، ص (١٠٧) .

٣)
ان العوده الى تطبيق قاعدة سعر الصرف الثابت وحرية التعامل بحقوق السحب الخاصه لابد وان يتم معها اقرار مبدأ التعويم للعملات وبفترات زمنية قصيرة وفي حالات خاصة وبشرط موافقة صندوق النقد الدولي .
واذا كان الوضع النقدى والاقتصادى الدولي المتأزم يتطلب حدوث زيادات في حدود التقلب لسعر الصرف . . فما هي تلك الحدود ؟ وهل تكون بنسبة (٥ر٤٪) وبشكل زيادة في التقلب عن حد التعادل ؟ و (٢٥ر٢٪) بشكل انخفاض عن حد التعادل ؟؟

وحقوق السحب يفهم منها - كما قلت - انها عملية لزيادة الاحتياطيات النقدية الدولية دون ان يكون هناك ايداع ذهبي او لاية عملة من قبل الدول الاعضاء في الصندوق كما وان السحب على الصندوق لابد من اعادة تسديده .

ولقد كان الهدف في التحول الى حقوق السحب الخاصه هو تسهيل عمليات السيولة النقدية الدولية ولكن المشكلة التي واجهت الصندوق هي : الكيفية التي توضع بموجبها الحدود لحقوق السحب في تحويل الموجودات من العملات الاجنبية .

ومع كل ذلك فان شروط حيازة حقوق السحب واسلوب تقييم تلك الحقوق واسعار الفوائد المترتبة عليها يكتنفها جميعا الغموض و التعقيد .. وهذا مايؤدى بدوره الى خيبة الامل لدى المتعاملين في اسواق النقد الدوليه وبالتالي الى عدم استقرار هذه السوق ..

واخيرا نعود الى الدولار والضعف الذى حل بقيمته في الاسواق الدوليه والى الحد الذى اصبحت كل التنبوءات حول امكانية معافاته تنتهي دائما الى الطريق المسدود ... حتى اصبح الامر كذلك من الصعوبه بمكان اعادة الثقة به كعمله دولية قائدة ومرشدة ..

وكل ماتأمل بلوغه الاسواق الدوليه النقدية في الوقت الحاضر وفيما لو عادت الثقة بالدولار ان تتعلل بدرجة من الاستقرار تمكنه من العودة الى ماكان عليه كنقد موجه ..

ولما كان النظام النقدى المعاصر مصابا بجملته من الامراض التي صعب شفاؤها منه بتلك الوصفات (الاقتراحات والحلول) المؤقته الشفاء ... لذلك يكون من الافضل لانقاذ النظام النقدى المعاصر معالجة النظام الاقتصادى ككل وليس الجزء منه ، وهذا النظام ان احسن علاجه امكن تحقيق شفاؤه وتخلصه من مشاكله المستعصيه .

وحتى يتحقق كل ذلك .. فلابد من تواجد عدة انظمة نقدية للدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي بصورة عامة وللدول الرأسمالية الكبرى بصورة خاصة .

1) Da währungs system der westlichen welt, p.43.

المصادر العربيـــــة :

١. الدكتور خضير عباس المهر : دراسة موجزة في نظريات التوزيع ، الطبعة الثانية، بغداد ، ١٩٧٥م .

٢. طارق الهميـــــــص: الموارد العربية والنظام النقدى الدولي ،المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغـــداد ١٢ - ١٥ نيسان ١٩٧٥م.

٣. الدكتور عبدالمنعم علي : دراسة في تطور نظام النقد الدولي المعاصر - مجلة الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ،العـــدد الاول ، ١٩٧٧م.

٤. الدكتور رفعت مججوب : موقف الدول الاخذ في النمو في اصلاح النظـــام النقدى الدولي : المؤتمر الخامس لاتحـــــاد الاقتصاديين العراقيين ، ١٢-١٥ نيسان ١٩٧٥م

٥. الدكتورمحمد مظلوم حمدى : النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية ، دارالنهضة العربية ، القاهره "لايوجد تاريخ الطبع"

٦. الدكتور هاشم حيـــدر : ازمة الدولار : المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، ١٩٧١م

٧. مجلة المستنصرية : العدد الاول ،السنة الاولى ، ١٩٧٠م

٨. مجلة المصرفـــي : المصرف التجارى العراقي ،العدد الرابع - التاسع .

٩. منشورات جمعية الاقتصاديين العراقيين رقم (٣) ، ١٩٧١م

١٠ جريدة السياسة الكويتيه ،الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨م.

١١ جريدة السياسة الكويتيه ، ١٧/ ١/ ١٩٧٩م.

المصادر الالمانية:

1. Albert Hahn: Zwanjig jahre zwichen inflation und Deflation, Walter, Eucken, Institut, 1963.

2. Albert Hahn: Autonome konjunktur politik und Weckselburz stabilitat, Fritz Knapp Verlag, Frankfurt a/m 1957

3. Albert Hahn: Ein Traktat uber Wahrungs reform, Walter Eucken Institut, 1964

4. Friedrich A. Lutz: Das Problem des Ulernationalen Witschaftlichen Gleichgewicht J.C.B. Mohrt Paul Siebeckj, Tubiugen, 1963

5. Grunen Dollardes E.W.G. Agrar Markte

6. Harbert Beckerath: Wirtschafs Politik, Macht Politik und Kampf um die welt politk J.C.B., Mohr [Paul Siebeck] Tubuigen,1967

7. H.J. Jarchour : Theorie und Politik des Geldes I Geld Theorie UTB vanden hoeck, Gottingen, Zweite uber breiter auflage, 1974

8. Dr.Joachin Deguer und Dr. Gerhard Zwerg : Das Wahrungs system des westlichen welt, Band 12, Deutsche spar Kasse verlag G.m.b.H, Stuttgart, 1965

9. Das Wahrungs system der westlichen welt, Bremen,1970

10. Der Spiegel : Deutsche Magazine, Nr.35 August 1971

11. Die Zeit : Deutsche Zeitung, Nr.35, Freitag,August 1971
" " " "" Nr.34/26, " 1971
" " " " Nr.39/26 "

12. Neue Bucher Zeitung, Zwei Zericher Handelsblatt 7 June, 1971

13. Suddeutsche Zeitung, Dienstag 17, 1971

14. Kurt Bienert : Die Internationale Liquiditat der Volkswirtschaften, Fritz Knapp Verlag, Frankfurt a/m, 1971

15. P. Samualson : Inflation der Preis des Wohlstands

Literatur:

1. Albe[illegible] Zwanzig Jahre zwischen Inflation und Deflation, Wertbeständigkeit. Institut, 1963

2. [illegible] Der Hahn' Autonome Konjunkturpolitik [illegible] Kiepenheuer & Witsch, Köln, Frankfurt a/M [illegible]

7. [illegible] Oberst Hahn [illegible] über Währungsreform [illegible] Walter Eucken Institut, 1964

8. Friedrich A. Lutz: Das Problem des internationalen Wirtschaftlichen Gleichgewichts. 3. C.B. Mohr Paul Siebeck, Tübingen, 1963

9. [illegible] E.W. [illegible] Aufsätze

6. Hamburgisches Weltwirtschaftsarchiv: Fortschritte der Politik, Referate von Kamp, [illegible] Mohr Paul Siebeck, Tübingen, 1967

[illegible] Jahrbuch: Theorie und Politik des Geldes [illegible] Theorie UTB Vanden Hoeck, Göttingen, Zweite über breiter Auflage, 1974

[illegible] Jegier und Dr. Gerhard Zweig: Das Währungssystem des westlichen Welt, Band II, Deutsche [illegible] Kasse verlag G.m.b.H. Schäffer, 1965

[illegible] Ich [illegible] Bremen, 1970

10. [illegible] Deutsche Magazine, Nr.36 August 1971

11. [illegible] Zeitung, Nr.36, Freitag/August 1971
" " " Nr.3[illegible]26.
" " " Nr. 3[illegible]26

12. [illegible] Zeitung, Zwei Zeichen Handelsblatt Juni 1974.

Quelle: [illegible] Zeitung, Dienstag 1[illegible] 1971

[illegible] Interessen [illegible] der [illegible]

[illegible] Samuelson [illegible] des [illegible]

المصادر الانجليزيـــة :

1. Alexander Lamfalussy :.The Role of Mony Gold over ten years, Sept.1969, The Great Hall-International Monetary Fund.

2. Gottfried Haberler : Money in the International Economy, The Institute of Economic Affairs, 1969 Harison & Sons Ltd. London WC2

3. Harry G. Johnson : Monetary Economics, Second Ed. University books, London 1969

4. International Monetary reform and Cooperation for Development, Report of the Expert Group on International Monetary Issues, U.N. NY 1969

مطابع جامعة الرياض